منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | IFAD

يونيسف

برنامج الأغذية العالمي WFP

منظمة الصحة العالمية

2021

موجز عن

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. موجز عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021*. تحويل *النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع*. روما، منظمة الأغذية الزراعة.
https://doi.org/10.4060/cb5409ar

يعرض هذا الكتيّب الرسائل الرئيسية والمضمون الوارد في مطبوع *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021*.
أما ترقيم الإطارين والجدولين والأشكال فيه فمطابق لما يرد في المطبوع المذكور.

صورة الغلاف: Alamy Stock Photo / ©John Keates
فيتنام. امرأة ترتدي قبعة تقليدية مخروطية الشكل تبيع الفاكهة على الشاطئ.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 5

تمهيد 8

الجزء 1
مقدمة 11

الإطار 1 الدوافع الرئيسية والعوامل الكامنة التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم: موجز توليفي عن الإصدارات الأربعة السابقة من هذا التقرير 12

الجزء 2
الأمن الغذائي والتغذية في العالم 13

2-1 مؤشرات الأمن الغذائي – آخر المعلومات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي 13

الشكل 1 واصل عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه في عام 2020. وعانى ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم من الجوع في عام 2020. ولدى تناول متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019 – أو ما يعادل 161 مليون شخص إضافي لدى النظر في الحد الأعلى من العدد المتوقع 14

الجدول 1 معدل انتشار النقص التغذوي في العالم، 2005–2020 15

الشكل 4 ازداد انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بوتيرة بطيئة لمدّة ست سنوات وهو يؤثر الآن في أكثر من 30 في المائة من سكان العالم 16

الجدول 5 كانت الأنماط الغذائية الصحية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص في العالم في عام 2019. وزاد عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين عامي 2017 و2019 17

2-2 مؤشرات التغذية – آخر المعلومات والتقدم المحرز نحو بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية 18

الشكل 7 لا يزال تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعامي 2025 و2030 يمثّل تحديًا. وفي عام 2020، كانت التقديرات تشير إلى أن 22 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر عانوا من التقزم، فيما عانى 6.7 في المائة من الهزال و5.7 في المائة من الوزن الزائد. وعانى حوالي 30 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من فقر الدم في عام 2019 20

2-3 القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030 21

الشكل 10 يتوقع سيناريو كوفيد-19 حصول تراجع طفيف في معدلات الجوع في العالم بين عامي 2021 و2030، مع وجود تباين كبير في التطور الحاصل بين الأقاليم 23

الشكل 12 يعيش حوالي نصف الأطفال في بلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الخاصة بالتقزّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال 24

الجزء 3
الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية 25

3-1 يتسم منظور النظم الغذائية بأهمية حاسمة لمعالجة الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية 25

الشكل 14 تنتقل آثار مختلف الدوافع عبر النظم الغذائية، وتقوّض الأمن الغذائي والتغذية 26

المحتويات

3-2 تأثير الدوافع الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية 27

الشكل 21 مستوى الجوع أعلى وقد ازداد على نحو أكبر في البلدان المتأثرة بالنزاعات، أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي، أو ترافق مع مستوى عالٍ من انعدام المساواة 28

الشكل 23 يسجّل إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الزيادة الأعلى في معدل انتشار النقص التغذوي الناجم عن دوافع متعددة، في حين أن أفريقيا هي الإقليم الوحيد الذي ارتفع فيه معدل انتشار النقص التغذوي بفعل تأثير الدوافع الثلاثة معًا بين عامي 2017 و2019 29

الشكل 24 في عام 2020، سجّلت أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الزيادات الأكبر في معدل انتشار النقص التغذوي في حين كانت تعاني من الانكماش الاقتصادي بالإضافة إلى الكوارث متصلة بالمناخ أو النزاعات أو كليهما 30

الشكل 26 في عام 2019، أظهرت البلدان المتأثرة بدوافع متعددة والبلدان المتأثرة بالنزاعات (وحدها أو إضافةً إلى دوافع أخرى) النسبة المئوية الأعلى من السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي والذين يعانون من انعدام معتدل أو شديد في أمنهم الغذائي 31

الجزء 4
ما الذي يجب القيام به لتحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة؟ 32

4-1 ستة مسارات للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء الزيادة الحادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 33

الشكل 27 المسارات الممكنة باتجاه تحويل النظم الغذائية من أجل التصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعدم القدرة على تحمل كلفة نظم غذائية صحية 34

الإطار 11 تسريع وتيرة تحويل النظم الغذائية من خلال تمكين النساء والشباب 35

4-2 بناء حافظات متسقة من السياسات والاستثمارات 36

الشكل 27 العناصر الرئيسية في حافظة السياسات والاستثمارات 37

الجزء 5
الخلاصة 38

الرسائل الرئيسية

- لم نكن، حتى قبل جائحة كوفيد-19 بوقت طويل، نسير في المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتنا بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في العالم بحلول عام 2030. ولقد جعلت الآن الجائحة تحقيق هذا الهدف أمرًا أصعب بكثير. ويمثّل هذا التقرير التقييم العالمي الأول لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في عام 2020 ويسلّط الضوء على الحاجة إلى التمعن في التفكير في كيفية معالجة حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم على نحو أفضل.

- بعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يذكر لمدّة خمس سنوات، ارتفع بنسبة 1.5 نقاط مئوية في عام 2020 ليبلغ حوالي 9.9 في المائة، مما يزيد من صعوبة التحدي الذي يطرحه تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

- ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم قد عانوا من الجوع في عام 2020. وبالنظر إلى متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

- مقارنة بعام 2019، عانى حوالي 46 مليون شخص إضافي في أفريقيا و57 مليون شخص إضافي في آسيا وحوالي 14 مليون شخص إضافي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2020.

- قد يعاني حوالي 660 مليون شخص من الجوع في عام 2030 جزئيًا بسبب آثار جائحة كوفيد-19 الطويلة الأجل على الأمن الغذائي العالمي – أي 30 مليون شخص إضافي مقارنة بسيناريو لم تتفش فيه الجائحة.

- فيما ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم بشكل بطيء منذ عام 2014، عادلت الزيادة المقدّرة في عام 2020 الزيادة المسجّلة خلال السنوات الخمس السابقة مجتمعة. ولم يتمكن حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم (2.37 مليارًا) من الحصول على غذاء كافٍ في عام 2020 – ما يمثّل زيادة قدرها حوالي 320 مليون نسمة في سنة واحدة فقط.

- كان ما يقرب من 12 في المائة من سكان العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد عام 2020، وهو ما يمثل 928 مليون شخص – بزيادة 148 مليونًا عن عام 2019.

- على المستوى العالمي، توسّعت الفجوة بين الجنسين في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد خلال السنة التي تفشت فيها جائحة كوفيد-19.

- إن ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية المقترن باستمرار ارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل قد جعل الأنماط الغذائية الصحية بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص، لا سيما الفقراء منهم، في كل إقليم من أقاليم العالم في عام 2019.

- لا يزال سوء التغذية بجميع أشكاله يمثّل تحديًا على المستوى العالمي. ومع أنه من غير الممكن بعد

الوقوف بشكل تام على آثار جائحة كوفيد-19 بسبب قلّة البيانات، تشير التقديرات في عام 2020 إلى أن 22.0 في المائة (149.2 مليون) من الأطفال دون الخامسة من العمر عانوا من التقزم، فيما عانى 6.7 في المائة (45.4 مليون) من الهزال و5.7 في المائة (38.9 مليون) من الوزن الزائد. ومن المتوقع أن تكون الأرقام الفعلية، أعلى بسبب آثار الجائحة.

- تضم أفريقيا وآسيا أكثر من تسعة أطفال من أصل عشرة يعانون من التقزم، وأكثر من تسعة من أصل عشرة يعانون من الهزال، وأكثر من سبعة من أصل عشرة يعانون من الوزن الزائد في العالم.

- تشير التقديرات إلى أن 29.9 في المائة من النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين 15 و49 عامًا في عام 2019 في العالم يعانين من فقر الدم – الذي بات الآن أحد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (2-2-3). أما السمنة لدى البالغين، فهي تزيد بشكل حاد في جميع الأقاليم.

- العالم بشكل عام ليس على المسار الصحيح لبلوغ المقاصد الخاصة بأي مؤشر من مؤشرات التغذية بحلول عام 2030. وإن معدل التقدم الحالي في ما يخص تقزّم الأطفال والرضاعة الطبيعية الخالصة والوزن المنخفض عند الولادة غير كافٍ، فيما لم يسجّل أي تقدم في ما يخص الوزن الزائد لدى الأطفال وهزال الأطفال وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب والسمنة لدى البالغين أو أنّ الوضع يزداد سوءًا.

- يرجّح أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أثّرت على معدل انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية وأن تكون لها آثار طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد عام 2020. وسوف تتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية بين جيل وآخر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الإنتاجية.

- تشكل النزاعات، وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي (التي تفاقمت الآن بسبب جائحة كوفيد-19) دوافع رئيسية كامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اللذين يستمران في الارتفاع من حيث الوتيرة والحدّة ويظهران معًا على نحو متواترًا بقدر أكبر.

- يعزى عكس اتجاهات انتشار النقص التغذوي في عام 2014 وزيادته المستمرة، بمعدلات حادة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل اعتبارًا من عام 2017، إلى حد كبير إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي وإلى البلدان التي فيها انعدام مساواة كبير في الدخل.

- بين عامي 2017 و2019، ارتفع النقص التغذوي بنسبة 4 في المائة في البلدان المتأثرة بدافع واحد أو أكثر من الدوافع الرئيسية، في حين أنه تراجع بنسبة 3 في المائة في البلدان غير المتأثرة بتلك الدوافع. وأدى ارتفاع عدم المساواة في الدخل إلى تضخيم هذا التأثير السلبي للدوافع، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط.

- في الفترة نفسها، شهدت البلدان المتأثرة بدوافع عديدة أعلى الزيادات في معدل انتشار النقص التغذوي حيث كانت اثنتي عشرة مرّة أكبر من تلك المسجّلة في البلدان المتأثرة بدافع واحد فقط.

- تؤدي الدوافع الخارجية (مثل النزاعات أو الصدمات المناخية) والداخلية (مثل الإنتاجية المنخفضة وسلاسل الإمداد الغذائي غير الفعالة) للنظم الغذائية إلى رفع كلفة الأغذية المغذية على امتداد النظام الغذائي، الأمر الذي يؤدي بالاقتران مع تدني المداخيل إلى زيادة عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية لا سيما في البلدان، لا سيما في البلدان المتأثرة بعدة دوافع.

- في عام 2020، شهدت جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبًا انكماشًا اقتصاديًا ناجمًا عن الجائحة. وعندما تأثرت هذه البلدان بالكوارث المرتبطة بالمناخ، أو النزاعات، أو مزيج من الاثنين معًا، سُجّلت الزيادة الأكبر في النقص التغذوي في أفريقيا وآسيا.

- بما أن هذه الدوافع الرئيسية تؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي والتغذية عبر توليد آثار متعددة مضاعفة على امتداد نظمنا الغذائية فإنه من الضروري اعتماد منظور النظم الغذائية لتكوين فهم أفضل لأوجه تفاعلاتها وتحديد نقاط دخول للتدخلات الرامية إلى معالجتها.

- عند تحويل النظم الغذائية لتكون أكثر قدرة على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية على وجه التحديد، يصبح بإمكانها أن توفّر أنماطًا غذائية صحية ميسورة الكلفة تتسم بالاستدامة والشمول وأن تشكل قوة دافعة فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بالنسبة إلى الجميع.

- تبعًا للسياق، هناك ستة مسارات يمكن اتباعها لتحويل النظم الغذائية وهي: تحقيق التكامل بين السياسات الإنسانية والإنمائية والخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛ وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في النظم الغذائية؛ وتعزيز قدرة الشرائح السكانية الأشد ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية؛ والتدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية؛ والتصدي للفقر وأوجه انعدام المساواة الهيكلية مع الحرص على أن تكون التدخلات مناصرة للفقراء وشاملة؛ وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلكين من أجل تعزيز نماذج الأنماط الغذائية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة الإنسان والبيئة.

- ما أنّ معظم النظم الغذائية تتأثر بأكثر من دافع واحد، يمكن وضع حافظات شاملة من السياسات والاستثمارات والتشريعات على طول مسارات متعددة في آن واحد. وسيسمح ذلك بتعظيم آثارها المجتمعة على تحويل النظم الغذائية، مع استغلال الحلول الرابحة للجميع والتخفيف من المقايضات غير المرغوب فيها.

- إن الاتساق في صياغة السياسات والاستثمارات وتنفيذها على مستوى النظم الغذائية والصحية والبيئية والخاصة بالحماية الاجتماعية ضروري أيضًا للبناء على أوجه التآزر من أجل توفير أنماط غذائية صحية بشكل مستدام وشامل.

- ثمة حاجة إلى اعتماد النُهج الخاصة بالنظم لتكوين حافظات متسقة من السياسات والاستثمارات والتشريعات وتمكين الحلول الرابحة للجميع بموازاة إدارة المقايضات؛ وتشمل هذه النُهج كلًا من النُهج المناطقية، ونُهج النظم الإيكولوجية، ونُهج النظم الغذائية للشعوب الأصلية، والتدخلات التي تعالج ظروف الأزمات الممتدة بشكل منهجي.

- مثّل عام 2020 تحديًا كبيرًا للعالم، ولكنه قد يكون أيضًا تحذيرًا من الأحداث غير المرحب بها التي قد تطرأ إذا لم يتم اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لتغيير المسار لأن الدوافع الرئيسية لها مسارها الخاص وتقلباتها الدورية.

- ستطرح قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 سلسلة من الإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها في جميع أنحاء العالم لدعم تحويل النظم الغذائية العالمية. وثمة حاجة إلى مسارات التحوّل الستة المحددة في هذا التقرير من أجل تكوين قدرة أكبر على الصمود للتصدي بصورة خاصة للآثار السلبية الناجمة عن الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الارتفاع الأخير في معدلات الجوع والتقدم البطيء في الحد من سوء التغذية بجميع أشكاله.

تمهيد

يقف العالم عند منعطف حاسم الأهمية: فهو يختلف جدًا عما كان عليه منذ ست سنوات حين التزم ببلوغ هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. إذ كنا ندرك في حينها أن التحديات كبيرة ولكننا كنا متفائلين بأنه يمكن، بفضل النُهج التحوّلية الصحيحة، تسريع وتيرة التقدم على نطاق واسع للسير في المسار الصحيح باتجاه تحقيق هذا الهدف. ولكنّ الإصدارات الأربعة الأخيرة من هذا التقرير قد رفعت النقاب عن حقيقة مخالفة للتوقعات. فالعالم لم يحرز تقدمًا بشكل عام باتجاه تحقيق المقصد 2–1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان الحصول على أغذية آمنة ومغذية وكافية للجميع على مدار السنة ولا المقصد 2–2 المتمثل في استئصال جميع أشكال سوء التغذية.

وشدد تقرير العام الماضي على أن جائحة كوفيد–19 تؤثر بشكل مدمر على الاقتصاد العالمي حيث تسببت بانكماش لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وأن حالة الأمن الغذائي والتغذية لملايين الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، ستتدهور ما لم نتخذ إجراءات سريعة. وللأسف، لا تزال الجائحة تكشف عن وجود مواطن ضعف في نظمنا الغذائية، الأمر الذي يهدد حياة السكان وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما السكان الأشدّ ضعفًا وأولئك الذين يعيشون في سياقات هشة.

وتشير التقديرات الواردة في تقرير هذه السنة إلى أن ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم عانوا من الجوع في عام 2020 – أي ما يقارب 161 مليون إضافي مقارنة بعام 2019. ولم يتمكن حوالي 2.37 مليار شخص من الحصول على غذاء كافٍ في عام 2020 – ما يمثّل زيادة قدرها 320 مليون شخص في غضون سنة واحدة فقط. ولم يسلم أي إقليم في العالم من هذا الوضع. ولا يزال ارتفاع كل من كلفة الأنماط الغذائية الصحية ومستويات الفقر وانعدام المساواة في الدخل يجعل الأنماط الغذائية الصحية بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص في كل إقليم من أقاليم العالم. علاوة على ذلك، يبيّن التحليل الجديد الوارد في هذا التقرير أن زيادة عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية ترتبط بارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد.

وفي حين أنه ليس من الممكن بعد قياس الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد–19 في عام 2020 بشكل كامل، فإننا قلقون إزاء ملايين الأطفال دون الخامسة من العمر الذين عانوا من التقزم (149.2 مليون) أو الهزال (45.4 ملايين) أو الوزن الزائد (38.9 ملايين). ولا يزال سوء التغذية لدى الأطفال يمثّل تحديًا، لا سيما في أفريقيا وآسيا. كما يتواصل ارتفاع معدلات السمنة لدى البالغين من دون أي تراجع مرتقب في هذا الاتجاه على المستوى العالمي أو الإقليمي. ولقد شكلت الاختلالات في التدخلات التغذوية الأساسية والآثار السلبية على نماذج الأنماط الغذائية خلال جائحة كوفيد–19 تحديًا للجهود الرامية إلى استئصال سوء التغذية بجميع أشكاله. وفي مجال الصحة، أبرز التفاعل بين الجائحة والسمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي

الحاجة الملحّة إلى ضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة. ويحجب هذا العدد الكبير من الانتكاسات بعض الإنجازات الهامة التي تحققت – مثل زيادة معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضع دون الستة أشهر من العمر.

وكان من الممكن أن يكون الوضع أسوأ من ذلك لولا استجابة الحكومات وتدابير الحماية الاجتماعية الملفتة التي اعتمدتها خلال أزمة كوفيد–19. ولكنّ التدابير المصممة لاحتواء انتشار الجائحة لم تؤدِّ وحدها إلى انكماش اقتصادي غير مسبوق، بل ثمة دوافع هامة أخرى أيضًا تقف بدورها وراء الانتكاسات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الدوافع النزاعات والعنف في أجزاء كثيرة من العالم، فضلًا عن الكوارث المتصلة بتغيّر المناخ في العالم بأسره. ونظرًا إلى التفاعلات السابقة والحالية بين هذه الدوافع وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، فضلًا عن المستويات العالية والمستمرة (والمتزايدة في بعض البلدان) لانعدام المساواة، فليس من المستغرب أن تكون الحكومات قد عجزت عن منع تجلي السيناريو الأسوأ للأمن الغذائي والتغذية وتأثيره على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

ونتيجة لذلك، يقف العالم عند منعطف حاسم الأهمية ليس فقط لأنه يتعيّن علينا أن نتغلّب على تحديات أكبر من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بل أيضًا لأنه في ظل انكشاف هشاشة نظمنا الغذائية بشكل واضح، ثمة فرصة سانحة أمامنا للبناء على نحو أفضل في المستقبل والمضي قدمًا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وستطرح قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 التي ستعقد في وقت لاحق هذه السنة، سلسلة من الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها الناس والجهات الفاعلة في النظم الغذائية والحكومات في جميع أنحاء العالم لدعم تحوّل النظم الغذائية العالمية. وعلينا أن نستفيد من الزخم الذي ولّده التحضير للقمة بالفعل وأن نواصل تكوين قاعدة الأدلة بشأن التدخلات ونماذج المشاركة التي تدعم تحويل النظم الغذائية على أفضل وجه. ويسعى هذا التقرير إلى المساهمة في هذا المجهود العالمي.

ونحن ندرك أنه ثمة نقاط انطلاق عدّة لتحويل النظم الغذائية لكي توفّر أغذية مغذية وميسورة الكلفة للجميع وتتسم بمزيد من الكفاءة والشمول والاستدامة والقدرة على الصمود، وأنه يمكن لهذا التحوّل أن يساهم في إحراز التقدم المنشود باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجدر بالنظم الغذائية في المستقبل أن توفر سبل عيش لائقة للأشخاص الذين يعملون فيها، ولا سيما صغار المنتجين في البلدان النامية – أي الأشخاص الذين يحصدون أغذيتنا ويقومون بمعالجتها وتعبئتها ونقلها وتسويقها. كما يجب أن تتسم النظم الغذائية المستقبلية بالشمول وأن تشجّع المشاركة الكاملة للسكان الأصليين، والنساء، والشباب، بشكل فردي

ومن خلال منظماتهم على السواء. ولن تصبح الأجيال المستقبلية جهات فاعلة منتجة وقوى رائدة في النظم الغذائية إلا عندما يتم اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان عدم حرمان الأطفال من حقهم في التغذية.

وفي حين يتركز الاهتمام العالمي حاليًا على هذا التحوّل الأوسع في النظم الغذائية، يحدد هذا التقرير مسارات التحوّل اللازمة لمعالجة الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الارتفاع الأخير في مستويات الجوع والتقدم البطيء في الحد من سوء التغذية بجميع أشكاله. ويعترف التقرير بأن مسارات التحوّل هذه ليست عملية إلا إذا ساعدت على تلبية شروط معيّنة، بما في ذلك تهيئة الفرص للأشخاص المهمّشين تقليديًا، والاعتناء بصحة الإنسان، وحماية البيئة. وسيتطلّب السير في المسار الصحيح للقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، التخلي عن الحلول المنعزلة لصالح الحلول المتكاملة للنظم الغذائية إضافة إلى السياسات والاستثمارات التي تتصدى لتحديات الأمن الغذائي والتغذية في العالم بشكل فوري.

وتتيح هذه السنة فرصة فريدة من نوعها للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية من خلال تحويل النظم الغذائية، وذلك في ضوء انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، ومؤتمر قمة التغذية من أجل النمو، ومؤتمر الأطراف السادس والعشرين بشأن تغيّر المناخ. ومن المؤكد أن نتائج هذه الفعاليات ستحدد ملامح الإجراءات التي ستتخذ خلال النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. ونحن ملتزمون التزامًا راسخًا بالاستفادة من هذه الفرصة غير المسبوقة التي تتيحها هذه الفعاليات لتحفيز الالتزام بتحويل النظم الغذائية من أجل القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، وتوفير الأنماط الغذائية الصحية والميسورة الكلفة للجميع، والبناء على نحو أفضل في المستقبل من جائحة كوفيد-19.

شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

Gilbert F. Houngbo
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Henrietta H. Fore
المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

David Beasley
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

Tedros Adhanom Ghebreyesus
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

الجزء 1
مقدمة

حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19 بوقت طويل لم نكن نسلك المسار الصحيح للقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في العالم بحلول عام 2030. وقد جعلت الآن هذه الجائحة تحقيق هذا الهدف أمرًا أصعب بكثير. ويعدّ هذا التقرير التقييم العالمي الأول لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في عام 2020 ويعطي بعض المؤشرات على ما ستكون عليه حالة الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 في سيناريو يزداد تعقيدًا جراء الآثار الطويلة الأمد للجائحة. وتسلّط هذه الاتجاهات الضوء على الحاجة إلى التمعن في التفكير في كيفية معالجة حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

وإن أحد الأسئلة الرئيسية المطروحة في تقرير هذا العام هو كيف وصل العالم إلى هذه المرحلة الحرجة؟ للإجابة على هذا السؤال، يستند التقرير إلى التحليلات الواردة في الإصدارات الأربعة السابقة التي أنتجت مجموعة من المعارف الواسعة والقائمة على الأدلة بشأن الدوافع الرئيسية الكامنة وراء التغيّرات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية (الإطار 1). ويتم تحديث هذه المعارف بفضل بيانات جديدة يُستفاد منها لإجراء تحليل أوسع لكيفية تفاعل هذه الدوافع مع بعضها البعض، مما يسمح بتكوين نظرة شاملة لآثارها المجتمعة على بعضها وعلى النظم الغذائية. وفي المقابل، يساعد ذلك على النظر بعمق في كيفية التخلي عن الحلول المنعزلة لصالح الحلول المتكاملة للنظم الغذائية التي تعالج بصورة خاصة التحديات التي تطرحها الدوافع الرئيسية، مما يسلّط الضوء أيضًا على أنواع حافظات السياسات والاستثمارات المطلوبة لتحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية المحسّنة، وأنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة للجميع.■

الإطار 1 الدوافع الرئيسية والعوامل الكامنة التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم: موجز توليفي عن الإصدارات الأربعة السابقة من هذا التقرير

النزاعات

©FAO/Cengiz Yar

تشكل **النزاعات (إصدار عام 2017)** تهديدًا كبيرًا محدقًا بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية. ولقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشرة الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى شفير المجاعة.

تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى

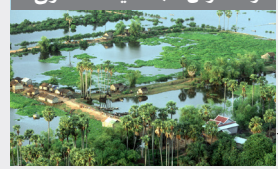

©FAO/J. Thompson

تشكل **تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى (إصدار عام 2018)** دافعًا رئيسيًا كامنًا وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى أزمات غذائية حادة، وعاملًا مساهمًا في مستويات سوء التغذية المقلقة التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة. ويؤثر تزايد تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغيّر المناخ، تأثيرًا سلبيًا على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي

©FAO/Giuseppe Bizzarri

تشكل **حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي (إصدار عام 2019)** دافعًا رئيسيًا كامنًا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة من تقلبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد-19. ولقد شهدت معظم البلدان التي زاد فيها مستوى الجوع حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي هذه.

عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية

©FAO/Vyacheslav Oseledko

يرتبط **عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية (إصدار عام 2020)** بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية وتتوزّع على نطاق النظم الغذائية ككلّ في ثنايا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية.

الأسباب الكامنة وراء الفقر وانعدام المساواة

يمثّل **الفقر وانعدام المساواة (إصدارا عامي 2019 و2020)** سببين هيكليين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، مما يضخّم الآثار السلبية للدوافع العالمية الآنف ذكرها. فالفقر يؤثر سلبًا على الجودة التغذوية للأنماط الغذائية. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله نتيجة المستويات العالية والمستمرة لانعدام المساواة بجميع أبعاده. ويزيد انعدام المساواة في الدخل بصورة خاصة من احتمال انعدام الأمن الغذائي – لا سيما للفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيًا – كما يبدد الأثر الإيجابي الذي قد يتركه أي نمو اقتصادي على الأمن الغذائي الفردي.

الجزء 2
الأمن الغذائي والتغذية حول العالم

2-1
مؤشرات الأمن الغذائي - آخر المعلومات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

الرسائل الرئيسية

ازداد الجوع في العالم في سنة 2020 تحت ظل جائحة كوفيد-19. وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يذكر لمدّة خمس سنوات، ارتفع من 8.4 إلى حوالي 9.9 في المائة في غضون سنة واحدة، مما يزيد من صعوبة التحدي الذي يطرحه تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

من المتوقع أن يكون ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم قد عانوا من الجوع في عام 2020. ولدى تناول متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019 - أو ما يعادل 161 مليون شخص إضافي لدى النظر في الحد الأعلى من العدد المتوقع.

يعيش أكثر من نصف الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم في آسيا (418 مليونًا) وأكثر من ثلثهم في أفريقيا (282 مليونًا). ومقارنة بعام 2019، عانى حوالي 46 مليون شخص إضافي في أفريقيا و57 مليون شخص إضافي في آسيا وحوالي 14 مليون شخص إضافي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2020.

فيما ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم (المقاس باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي) بشكل بطيء منذ عام 2014، عادلت الزيادة المقدّرة في عام 2020 الزيادة المسجّلة في السنوات الخمس السابقة مجتمعة. ولم يتمكن حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم (2.37 مليار شخص) من الحصول على غذاء كافٍ في عام 2020 – ما يمثّل زيادة بنحو 320 مليون شخص في سنة واحدة فقط.

كان ما يقرب من 12 في المائة من سكان العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد عام 2020، وهو ما يمثل 928 مليون شخص – بزيادة 148 مليونًا عن عام 2019.

إن ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية المقترن باستمرار ارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل قد جعل الأنماط الغذائية الصحية بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص، ولا سيما الفقراء، في كل إقليم من أقاليم العالم في عام 2019، وهذا العدد أقل بقليل مما كان عليه في عام 2017.

استمرّ ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم في سنة 2020 تحت ظلال جائحة كوفيد-19 القاتمة. وبعدما بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يذكر بين عامي 2014 و2019، ارتفع من 8.4 إلى حوالي 9.9 في المائة بين عامي 2019 و2020، مما يزيد من صعوبة التحدي الذي يطرحه تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول

الشكل 1 واصل عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه في عام 2020. وعانى ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم من الجوع في عام 2020. ولدى تناول متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019 – أو ما يعادل 161 مليون شخص إضافي لدى النظر في الحد الأعلى من العدد المتوقع

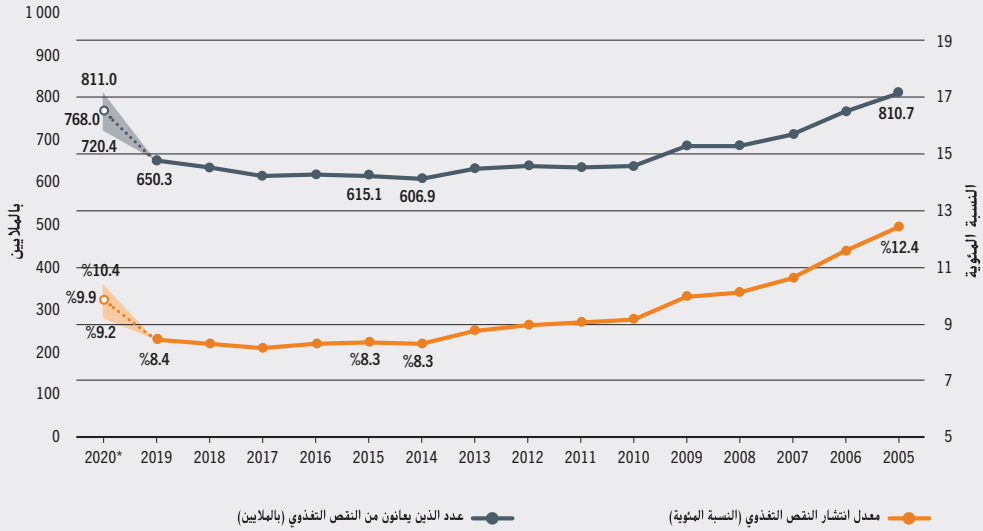

ملاحظات: * يشار في الشكل أعلاه إلى القيم المتوقعة لعام 2020 بواسطة خطوط منقطة. وتشير المنطقتان المظلّلتان الحدين الأدنى والأعلى من النطاق المقدّر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عام 2030 (الشكل 1 والجدول 1). وتتراوح تقديرات عام 2020 بين 9.2 و10.4 في المائة تبعًا للافتراضات التي وضعت لإبراز أوجه عدم اليقين المحيطة بالتقييم.

وتشير التقديرات من حيث عدد السكان إلى أن ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم قد عانوا من الجوع في عام 2020. ولدى تناول متوسط العدد المتوقع (768 مليونًا)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019، مع تراوح التقديرات بين 70 و161 مليون شخص.

وتكشف الأرقام عن أوجه عدم مساواة إقليمية مستمرة ومقلقة. فقد عانى حوالي شخص واحد من أصل خمسة أشخاص (21 في المائة من السكان) من الجوع في أفريقيا في عام 2020 – أي أكثر من ضعف النسبة المسجّلة في أي إقليم آخر. ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 3 نقاط مئوية في سنة واحدة. ويلي أفريقيا كلًا من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (9.1 في المائة) وآسيا (9.0 في المائة) اللتين شهدتا زيادة قدرها 2.0 و1.1 نقطة مئوية على التوالي بين عامي 2019 و2020.

ومن أصل العدد الإجمالي للذين يعانون من النقص التغذوي في عام 2020 (768 مليونًا)، «

الجدول 1 معدل انتشار النقص التغذوي في العالم، 2005–2020

	معدل انتشار النقص التغذوي (%)							
	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
العالم	**12.4**	**9.2**	**8.3**	**8.3**	**8.1**	**8.3**	**8.4**	**9.9**
أفريقيا	**21.3**	**18.0**	**16.9**	**17.5**	**17.1**	**17.8**	**18.0**	**21.0**
أفريقيا الشمالية	8.5	7.3	6.1	6.2	6.5	6.4	6.4	7.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	24.6	20.6	19.4	20.1	19.5	20.4	20.6	24.1
أفريقيا الشرقية	33.0	28.4	24.8	25.6	24.9	25.9	25.6	28.1
أفريقيا الوسطى	36.8	28.9	28.7	29.6	28.4	29.4	30.3	31.8
أفريقيا الجنوبية	5.0	6.2	7.5	7.9	7.3	7.6	7.6	10.1
أفريقيا الغربية	14.2	11.3	11.5	11.9	11.8	12.5	12.9	18.7
آسيا	**13.9**	**9.5**	**8.3**	**8.0**	**7.8**	**7.8**	**7.9**	**9.0**
آسيا الوسطى	10.6	4.4	2.9	3.2	3.2	3.1	3.0	3.4
آسيا الشرقية	6.8	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>
جنوب شرق آسيا	17.3	11.6	8.3	7.8	7.4	6.9	7.0	7.3
آسيا الجنوبية	20.5	15.6	14.1	13.2	13.0	13.1	13.3	15.8
آسيا الغربية	*9.0*	*9.1*	*14.3*	*15.0*	*14.5*	*14.4*	*14.4*	*15.1*
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*8.8*	*8.2*	*10.5*	*10.9*	*10.7*	*10.6*	*10.7*	*11.3*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**9.3**	**6.9**	**5.8**	**6.8**	**6.6**	**6.8**	**7.1**	**9.1**
منطقة البحر الكاريبي	19.2	15.9	15.2	15.4	15.3	16.1	15.8	16.1
أمريكا اللاتينية	8.6	6.2	5.1	6.2	6.0	6.1	6.5	8.6
أمريكا الوسطى	8.0	7.4	7.5	8.1	7.9	8.0	8.1	10.6
أمريكا الجنوبية	8.8	5.7	4.2	5.4	5.2	5.4	5.8	7.8
أوسيانيا	**6.9**	**5.3**	**6.1**	**6.2**	**6.3**	**6.2**	**6.2**	**6.2**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**	**2.5>**

ملاحظات: * القيم المتوقعة بالاستناد إلى متوسط النطاق المتوقع. وبالإمكان الاطلاع على النطاق الكامل للقيم المتوقعة لعام 2020 في الملحق 2 بالتقرير. وللاطلاع على التركيبات القطرية بالنسبة إلى كل مجموع إقليمي/إقليمي فرعي، يرجى العودة إلى الملاحظات عن الأقاليم الجغرافية في الجداول الإحصائية ضمن الغلاف الخلفي من التقرير الكامل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 4 ازداد انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بوتيرة بطيئة لمدّة ست سنوات وهو يؤثر الآن في أكثر من 30 في المائة من سكان العالم

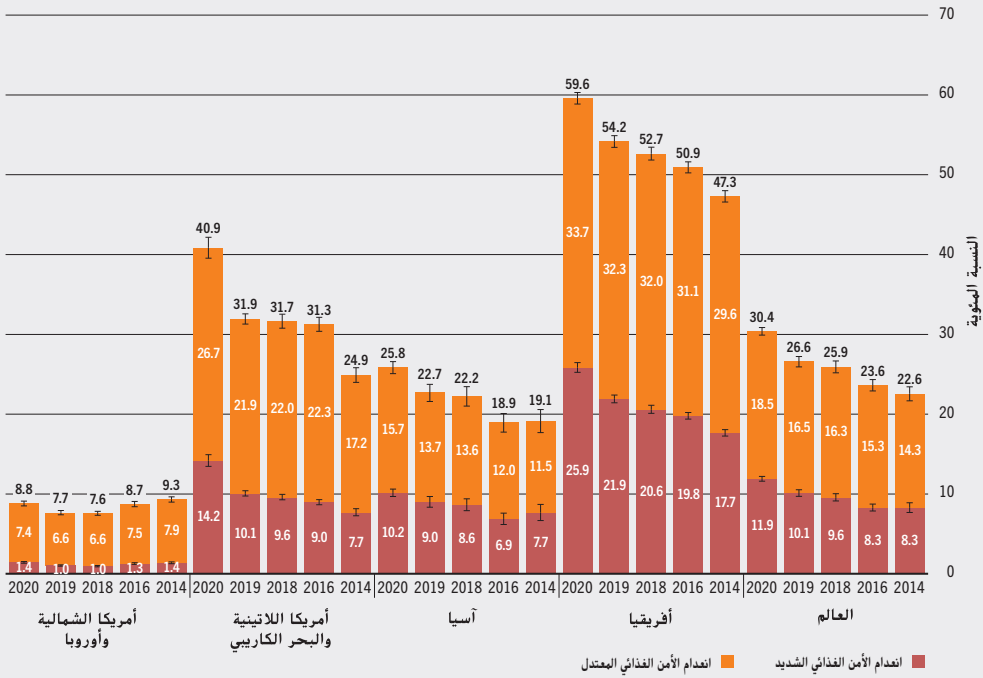

ملحوظة: تُعزى الاختلافات في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب نقطة عشرية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

» يعيش أكثر من النصف (418 مليونًا) في آسيا وأكثر من الثلث (282 مليونًا) في أفريقيا، فيما تضم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوالي 8 في المائة منه (60 مليونًا). ومقارنة بعام 2019، عانى 46 مليون شخص إضافي في أفريقيا وما يقارب 57 مليون شخص إضافي في آسيا وحوالي 14 مليون شخص إضافي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2020.

ولقد ازداد انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم (بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي) بوتيرة بطيئة من 22.6 في المائة في عام 2014 إلى 26.6 في المائة في عام 2019 (الشكل 4). ومن ثمّ في سنة 2020 التي تفشت خلالها جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ارتفع انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بالقدر نفسه تقريبًا الذي ارتفع فيه في السنوات الخمس السابقة مجتمعة ليبلغ 30.4 في المائة. ونتيجة لذلك، عجز حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم من الحصول على غذاء كافٍ في عام 2020 – وهو ما يمثّل زيادة قدرها 320 مليون شخص في غضون سنة واحدة فقط، من 2.05 إلى 2.37 مليار شخص. ما يقرب من 40 في المائة من هؤلاء الأشخاص – 11.9 في المائة من سكان العالم، أو ما يقرب من 928 مليون – واجهوا «

الجدول 5 كانت الأنماط الغذائية الصحية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص في العالم في عام 2019. وزاد عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين عامي 2017 و2019

	كلفة نمط غذائي صحي في عام 2019		الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2019		
	الكلفة (بالدولار الأمريكي للشخص الواحد في اليوم)	التغيير بين عامي 2017 و2019 (بالنسبة المئوية)	النسبة المئوية	العدد الإجمالي (بالملايين)	التغيير بين عامي 2017 و2019 (بالنسبة المئوية)
العالم	**4.04**	**7.9**	**41.9**	**3 000.5**	**-0.7**
أفريقيا	**4.37**	**12.9**	**80.2**	**1 017.0**	**5.4**
أفريقيا الشمالية	4.35	5.6	60.5	141.8	4.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4.37	13.7	84.7	875.2	5.6
أفريقيا الشرقية	4.88	33.0	85.0	342.2	5.3
أفريقيا الوسطى	3.81	2.2	87.9	152.0	6.8
أفريقيا الجنوبية	4.07	2.1	61.8	41.2	2.0
أفريقيا الغربية	4.30	6.8	86.8	339.7	5.9
آسيا	**4.13**	**4.1**	**44.0**	**1 852.8**	**-4.2**
آسيا الوسطى	3.42	0.9	16.9	5.8	-22.0
آسيا الشرقية	4.99	6.4	13.5	213.5	-7.4
جنوب شرق آسيا	4.41	4.9	49.5	316.1	-2.9
آسيا الجنوبية	4.12	1.2	71.3	1 281.5	-4.2
آسيا الغربية	3.77	5.3	20.3	35.9	8.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**4.25**	**6.8**	**19.3**	**113.0**	**8.4**
منطقة البحر الكاريبي	4.49	6.7	48.5	12.9	-1.0
أمريكا اللاتينية	4.00	6.8	17.9	100.1	9.7
أمريكا الوسطى	3.93	3.1	20.0	32.0	1.2
أمريكا الجنوبية	4.05	9.2	17.1	68.1	14.3
أوسيانيا	**3.25**	**6.2**	**1.8**	**0.5**	**-14.9**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**3.43**	**6.8**	**1.6**	**17.3**	**-3.6**
مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل					
البلدان المنخفضة الدخل	4.06	5.4	87.6	463.0	4.8
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	4.49	14.3	69.5	1 953.2	-1.4
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	4.20	5.7	21.1	568.5	-2.0
البلدان المرتفعة الدخل	3.64	6.6	1.4	15.8	-9.9

ملاحظات: يُظهر الجدول كلفة النمط الغذائي الصحي وعدم القدرة على تحمّلها بحسب الأقاليم ومجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل في عام 2019. وكلفة النمط الغذائي الصحي هي الكلفة بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم الواحد لعام 2017)تم نشرها في إصدار العام الماضي من هذا التقرير) وتحديثها باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية على المستوى القطري الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة وتعادل القوة الشرائية في عام 2019. ويمثّل عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي النسبة المئوية الترجيحية والعدد الإجمالي (بالملايين) للسكان في كل إقليم ومجموعة من مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل التي كانت عاجزة عن تحمّل كلفة النمط الغذائي في عام 2019. وبالنسبة إلى مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل، يتم استخدام أحدث تصنيف للدخل صادر عن البنك الدولي في عام 2019 للسنتين 2017 و2019 على السواء. وهذا يعني أن مؤشرات الكلفة والقدرة على تحمّلها المبيّنة بحسب فئات الدخل في إصدار العام الماضي من هذا التقرير تختلف عن إصدار هذا العام على اعتبار أنّ حالة الدخل قد تغيّرت ربما في بعض البلدان بين عامي 2017 و2019. ويمكن الرجوع إلى **الملحق** 2 في التقرير للاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

» انعدام الأمن الغذائي على مستويات شديدة. وعانى ما يقرب من 148 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

وسُجّلت الزيادات الأكبر في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين عامي 2019 و2020 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (9 نقاط مئوية) وأفريقيا (5.4 نقاط مئوية) مقابل زيادة قدرها 3.1 نقطة مئوية في آسيا. وحتى في أمريكا الشمالية وأوروبا اللتين لديهما أدنى معدلات لانعدام الأمن الغذائي، زاد معدل انتشار هذا الأخير للمرّة الأولى منذ أن بدأ جمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014.

وعلى المستوى العالمي، توسّعت الفجوة بين الجنسين في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد خلال السنة التي تفشت فيها جائحة كوفيد-19، مع انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنسبة 10 في المائة بين النساء أكثر من الرجال في عام 2020، مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2019.

ويوفّر تتبع كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّلها، مقاييس مفيدة لتكوين فهم أفضل للعلاقة بين هذه العوامل المحدّدة الهامة للحصول على الأغذية والاتجاهات السائدة في أشكال متعددة من سوء التغذية. ونتيجة لارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية المقترن باستمرار ارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل، تشير التقديرات إلى أنه قد تعذّر على حوالي 3 مليارات شخص تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2019 (الجدول 5). ويعيش السواد الأعظم من هؤلاء الأشخاص في آسيا (1.85 مليارًا) وأفريقيا (1.0 مليار)، مع أن النمط الغذائي الصحي بعيد أيضًا عن متناول ملايين الأشخاص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (113 مليونًا) وأمريكا الشمالية وأوروبا (17.3 ملايين).

2-2
مؤشرات التغذية - آخر المعلومات والتقدم المحرز نحو بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الرسائل الرئيسية

← لا يزال سوء التغذية بجميع أشكاله يمثّل تحديًا على المستوى العالمي. ورغم تعذّر الوقوف بشكل تام على آثار جائحة كوفيد-19 بسبب قلّة البيانات، تشير التقديرات في عام 2020 إلى أن 22.0 في المائة (149.2 مليون) من الأطفال دون الخامسة من العمر عانوا التقزم، فيما عانى 6.7 في المائة (45.4 ملايين) الهزال و5.7 في المائة (38.9 ملايين) الوزن الزائد. ومن المتوقع أن تكون الأرقام الفعلية، لا سيما بالنسبة إلى التقزّم والهزال، أعلى بسبب آثار جائحة كوفيد-19.

← يعيش معظم الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من سوء التغذية في أفريقيا وآسيا. ويضم هذان الإقليمان أكثر من تسعة أطفال من أصل عشرة يعانون من التقزم، وأكثر من تسعة من أصل عشرة يعانون من الهزال، وأكثر من سبعة من أصل عشرة يعانون من الوزن الزائد في العالم.

← لقد تم إحراز بعض التقدم نحو زيادة النسبة المئوية للرُضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر الذين يتغذون حصريًا من حليب الأم - حيث بلغت 44 في المائة في عام 2019 مقابل 37 في المائة في عام 2012.

بات فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا مؤشرًا لهدف التنمية المستدامة (2-2-3). وعلى المستوى العالمي، يعاني 29.9 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من فقر الدم، ولكنّ البيانات تكشف عن وجود اختلافات إقليمية شديدة. ففي عام 2019، عانى أكثر من 30 في المائة من النساء في أفريقيا وآسيا من فقر الدم مقارنة بنسبة 14.6 في المائة فقط من النساء في أمريكا الشمالية وأوروبا.

يرد موجز بالتقدم المحرز اتجاه تحقيق كل مقصد من المقاصد السبعة المتعلّقة بالتغذية في الشكل 7. ونتيجة لتدابير التباعد الجسدي المتخذة لاحتواء انتشار الجائحة، كانت البيانات المتعلّقة بالنتائج التغذوية محدودة في عام 2020. بالتالي، لا تأخذ التقديرات الأخيرة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في الاعتبار.

ولقد عانى 149.2 مليون (22.0 في المائة) طفل في العالم دون الخامسة من العمر من التقزم (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-1) في عام 2020. وتراجع معدل انتشار التقزم من 33.1 في المائة في عام 2000 إلى 26.2 في المائة في عام 2012 ومن ثم إلى 22.0 في المائة في عام 2020. وكان حوالي ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون من التقزم في العالم يعيشون في عام 2020 في إقليمين فقط هما: آسيا الوسطى والجنوبية (37 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (37 في المائة).

وعانى 45.4 ملايين طفل دون الخامسة من العمر (6.7 في المائة) من الهزال في عام 2020. وكان ربعهم تقريبًا يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من نصفهم في آسيا الجنوبية التي تعدّ الإقليم الفرعي الذي فيه أعلى معدل انتشار للهزال – أكثر من 14 في المائة.

وفي السنة نفسها، عانى حوالي 5.7 في المائة (38.9 ملايين) من الأطفال دون الخامسة من العمر من الوزن الزائد. ولم يحدث تغيير يذكر على المستوى العالمي خلال عقدين من الزمن – 5.7 في المائة في عام 2020 مقابل 5.4 في المائة في عام 2000، فيما الاتجاهات السائدة الآن في بعض الأقاليم والعديد من السياقات آخذة في الارتفاع.

ويتواصل ارتفاع السمنة لدى البالغين حيث انتقل معدل انتشارها العالمي من 11.7 في المائة في عام 2012 إلى 13.1 في المائة في عام 2016. وسجّلت جميع الأقاليم الفرعية اتجاهات متزايدة في معدل انتشار السمنة لدى البالغين بين عامي 2012 و2016، كما أنها ليست على المسار الصحيح لتحقيق الغاية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية والتي تقضي بوقف هذا الارتفاع بحلول عام 2025.

ولقد عانت ولادة من أصل سبع ولادات حيّة، أو 20.5 مليون (14.6 في المائة) طفل في العالم من الوزن المنخفض عند الولادة في عام 2015. ويواجه المواليد الجدد الذين يعانون من الوزن المنخفض عند الولادة خطرًا أكبر للوفاة في أول 28 يومًا من الحياة؛ ومن المرجح أن يعاني الناجون منهم من قصور في النمو ومن انخفاض معدّل الذكاء وأن يواجهوا مخاطر متزايدة للمعاناة في مرحلة لاحقة من الحياة من الوزن الزائد والسمنة والأمراض المزمنة التي يصاب بها البالغون، بما في ذلك داء السكري.

الشكل 7 لا يزال تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعامي 2025 و2030 يمثّل تحديًا. وفي عام 2020، كانت التقديرات تشير إلى أن 22 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر عانوا من التقزم، فيما عانى 6.7 في المائة من الهزال و5.7 في المائة من الوزن الزائد. وعانى حوالي 30 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من فقر الدم في عام 2019

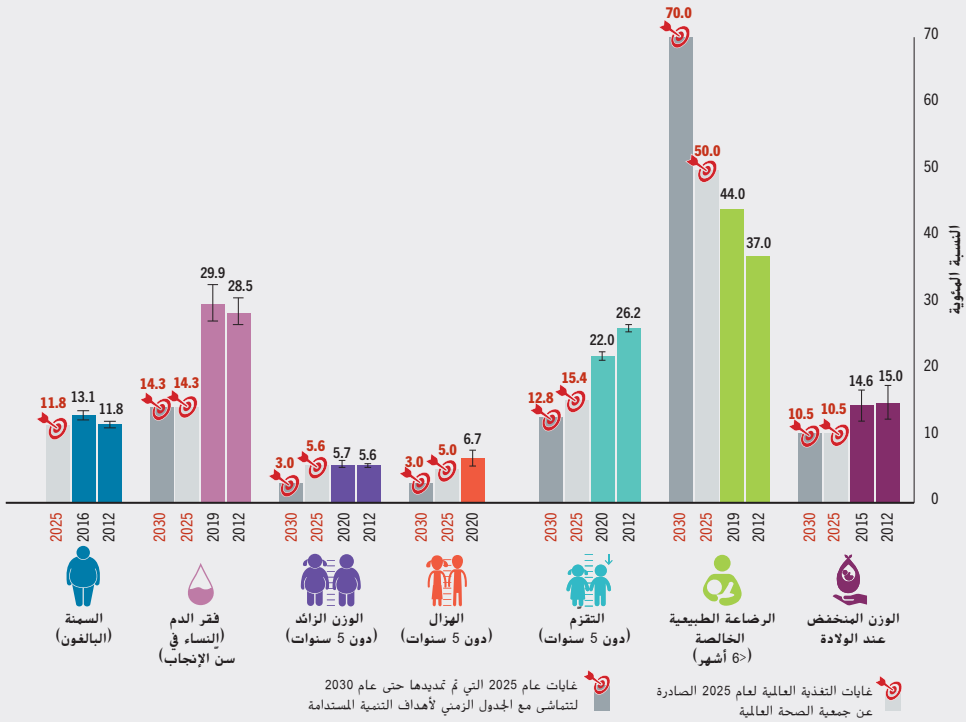

ملاحظات: لا تظهر الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 في التقديرات. والهزال هو حالة حادة يمكن أن تتغير باستمرار وبسرعة خلال السنة التقويمية نفسها. فيصعب بالتالي الحصول على اتجاهات موثوقة مع الوقت باستخدام البيانات المتاحة – وعليه يبيّن هذا التقرير أحدث التقديرات العالمية والإقليمية فحسب.

المصادر: تستند البيانات الخاصة بالتقزم والهزال والوزن الزائد إلى: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي: التقديرات المشتركة لسوء تغذية الأطفال - المستويات والاتجاهات في سوء تغذية الأطفال: النتائج الرئيسية لإصدار عام 2021*؛ [النسخة الإلكترونية], https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021. www.who.int/data/gho/data/themes/topics/joint-child-malnutrition-estimates-unicef-who-wb, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition؛ وتستند البيانات الخاصة بالرضاعة الطبيعية الخالصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2020. قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الرضع وتغذية صغار الأطفال. في: *منظمة الأمم المتحدة للطفولة* [النسخة الإلكترونية]. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [ورد ذكره في 19 أبريل/نيسان 2021]. data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding؛ وتستند البيانات الخاصة بفقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. مرصد الصحة العالمية. في: *منظمة الصحة العالمية* [النسخة الإلكترونية]. جنيف، سويسرا. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2021]. www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children؛ وتستند البيانات الخاصة بالسمنة لدى البالغين إلى منظمة الصحة العالمية. 2017. مرصد الصحة العالمية. في: *منظمة الصحة العالمية* [النسخة الإلكترونية]. جنيف، سويسرا. [ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2019]. www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi-=-30-(age-standardized-estimate)-(-)؛ وتستند البيانات الخاصة بالوزن المنخفض عند الولادة إلى اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. *تقديرات اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية للوزن المنخفض عند الولادة: المستويات والاتجاهات 2000 – 2015* [النسخة الإلكترونية]. [ورد ذكره في 4 مايو/أيار 2021]. data.unicef.org/resources/low-birthweight-report-2019

« وتتسم ممارسات الرضاعة الطبيعية المثلى، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة، بأهمية حاسمة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعزيز الصحة ونمو العقل والنمو الحركي. وقد تلقى 44 في المائة من الرّضع الذين يقل عمرهم عن 6 أشهر في العالم رضاعة طبيعية خالصة في عام 2019 – أي بارتفاع عن نسبة 37 في المائة المسجّلة في عام 2012.

وتم مؤخرًا تحديد فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب كمؤشر لأهداف التنمية المستدامة (المؤشر 2-2-3). وكانت حوالي امرأة واحدة من أصل ثلاث نساء (29.9 في المائة) في سن الإنجاب في العالم لا تزال تعاني من فقر الدم في عام 2019، ولم يتم إحراز أي تقدم في هذا المجال منذ عام 2012. وثمة تباينات كبيرة بين الأقاليم حيث أن معدل الإنتشار في أفريقيا أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف منه في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وتواجه البلدان في مختلف أنحاء العالم تحديات عديدة في معرض سعيها إلى ضمان محافظة نظم الصحة والأغذية والتعليم والحماية الاجتماعية على الخدمات التغذوية الأساسية بموازاة تصديها لجائحة كوفيد-19. واستنادًا إلى دراسة استقصائية عن حالة الأطفال خلال الجائحة، أفاد 90 في المائة من البلدان (122 من أصل 135) عن حدوث تغيير في تغطية الخدمات التغذوية الرئيسية في أغسطس/آب 2020. وبصورة عامة، تراجعت تغطية الخدمات التغذوية الأساسية بنسبة 40 في المائة، وأفاد حوالي نصف البلدان عن حدوث تراجع بنسبة 50 في المائة أو أكثر في تدخل واحد على الأقل من التدخلات التغذوية.

ورغم غياب البيانات بشأن النتائج التغذوية لعام 2020، يمكن للبحوث المستندة إلى السيناريوهات المنمذجة أن توفّر معلومات قيّمة لشرح تأثير جائحة كوفيد-19، أقلّه إلى أن تتوافر بيانات تجريبية جديدة تسمح بإجراء تقييم رسمي على المستويين العالمي والإقليمي. وتشير نتائج أحد هذه التحليلات إلى أنه في ظل سيناريو محافظ، سيعاني 11.2 مليون طفل إضافي دون الخامسة من العمر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الهزال بين عامي 2020 و2022 كنتيجة للجائحة – 6.9 ملايين في عام 2020 وحده. وفي ظل سيناريو أكثر تشاؤمًا، ترتفع التقديرات إلى 16.3 ملايين طفل إضافي سيعانون من الهزال. أما بالنسبة إلى التقزم، فيتوقّع النموذج أن يعاني 3.4 ملايين طفل إضافي منه بسبب الآثار الناجمة عن الجائحة في عام 2022.

3-2 القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030

الرسائل الرئيسية

← تؤكد الإسقاطات الجديدة أنّ استئصال الجوع لن يتحقق بحلول عام 2030 ما لم تتخذ إجراءات جريئة للتعجيل في إحراز التقدم المنشود، ولا سيما لمعالجة انعدام المساواة في الحصول على الأغذية. ولقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الاتجاهات المثبطة التي كانت سائدة بالفعل قبل الأزمة.

← تشير الإسقاطات التي تراعي الأثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 إلى أن معدلات الجوع في العالم ستتراجع بوتيرة بطيئة لتصل إلى أقل من 660 مليون شخص في عام 2030 بعدما بلغت ذروتها عند أكثر من 760 مليونًا في عام 2020. ولكنّ هذا يمثّل مع ذلك 30 مليون شخص أكثر مما كان متوقعًا لعام 2030 لو لم تتفش الجائحة، الأمر الذي يكشف عن الآثار الطويلة الأجل لهذه الأخيرة على الأمن الغذائي العالمي.

يتم إحراز تقدم على المستوى العالمي في ما يخص بعض أشكال سوء التغذية، غير أنّ العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ المقاصد الخاصة بأي مؤشر من مؤشرات التغذية بحلول عام 2030. وإن معدل التقدم الحالي في ما يخص تقزّم الأطفال والرضاعة الطبيعية الخالصة والوزن المنخفض عند الولادة غير كافٍ، فيما لم يسجّل أي تقدم في ما يخص الوزن الزائد لدى الأطفال وهزال الأطفال وفقر الدم لدى النساء في سن الانجاب والسمنة لدى البالغين أو أنّ الوضع يزداد سوءًا.

يرجّح أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أثّرت على معدل انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية وأن تكون لها آثار طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد عام 2020 كما يتبيّن لنا بالفعل في عام 2021. وسوف تتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية من جيل إلى آخر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الإنتاجية. ويتعيّن بذل جهود استثنائية لمعالجة آثار الجائحة والتغلّب عليها في إطار التعجيل في إحراز التقدم باتجاه تحقيق المقصد 2-2 لأهداف التنمية المستدامة.

ومع بقاء أقل من عقد لانتهاء الفترة الزمنية المحددة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، يقدّم هذا التقرير تقييمات محدّثة لاحتمال تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتم تقدير إسقاطات هذا العام لمعدل انتشار النقص التغذوي حتى عام 2030 باتباع نهج هيكلي يستند إلى نموذج ديناميكي عالمي للتوزان العام. وتم وضع سيناريوهين يهدف أحدهما إلى تحديد الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فيما يلحظ الآخر وجود هذه الجائحة. يفترض كلا السيناريوهين أن المسارات لا تتعطل بسبب أي من الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وأن الإجراءات الجسيمة اللازمة لتحويل النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل عدم المساواة في الحصول على الغذاء لم يتم تنفيذها.

وفي ظل سيناريو كوفيد-19، ستنخفض معدلات الجوع في العالم إلى حوالي 710 مليون شخص في عام 2021 (9 في المائة من السكان) بعد الذروة التي من المتوقع أن تبلغ حوالي 768 مليونًا (9.9 في المائة) في عام 2020، وستواصل هذه المعدلات تراجعها بشكل طفيف إلى أقل من 660 مليونًا (7.7 في المائة) في عام 2030. ولكنّ التطور الحاصل بين عامي 2020 و2030 سيكون متباينًا للغاية بين الأقاليم. ففي حين يتوقع حصول انخفاض كبير في آسيا (من 418 مليونًا إلى 300 مليون شخص)، تشير التوقعات إلى حدوث زيادة ملحوظة في أفريقيا (من أكثر من 280 مليونًا إلى 300 مليون شخص)، الأمر الذي يضعها في مكانة متساوية مع آسيا بحلول عام 2030 بوصفها الإقليم الذي يضم أكبر عدد من الذين يعانون من النقص التغذوي.

وفي ظل سيناريو كوفيد-19 أيضًا، قد يعاني حوالي 30 مليون شخص إضافي من الجوع في عام 2030 مقارنة بحالة لم تتفش فيها الجائحة، الأمر الذي يكشف عن استمرار تأثيرات هذه الأخيرة على الأمن الغذائي العالمي. ويعدّ انعدام المساواة الكبير في الحصول على الأغذية السبب الرئيسي لهذا التباين الملاحظ (الشكل 10).

ويتم إحراز تقدم على المستوى العالمي في ما يخص بعض أشكال سوء التغذية، ولكنّ العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ المقاصد الخاصة بأي مؤشر من مؤشرات التغذية بحلول عام 2030. وإن معدل التقدم الحالي في ما يخص تقزّم الأطفال والرضاعة الطبيعية الخالصة والوزن المنخفض عند الولادة غير كافٍ، فيما لم يسجّل أي تقدم (لا تقدّم) في ما يخص الوزن الزائد لدى الأطفال وهزال الأطفال وفقر الدم

الشكل 10 يتوقع سيناريو كوفيد-19 حصول تراجع طفيف في معدلات الجوع في العالم بين عامي 2021 و2030، مع وجود تباين كبير في التطور الحاصل بين الأقاليم

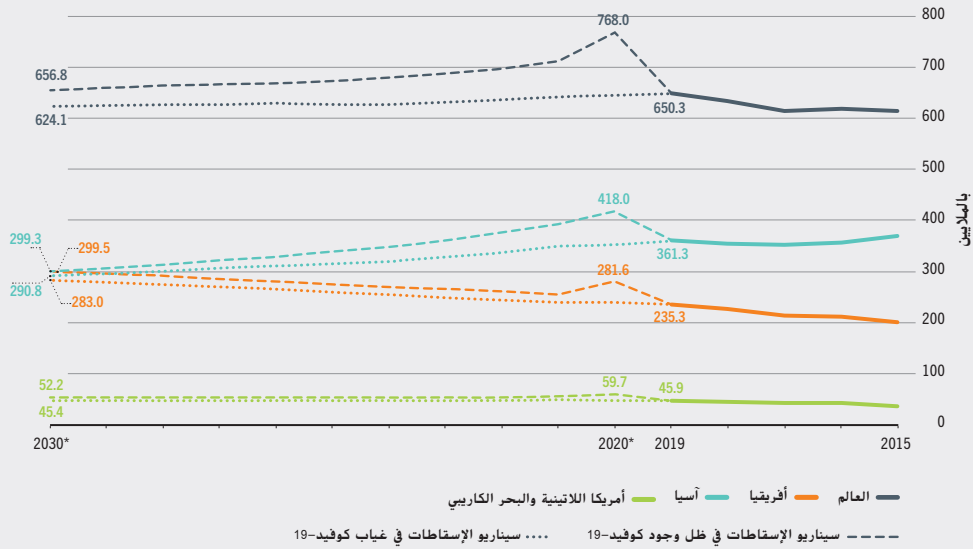

ملاحظات: * القيم المتوقعة. تستند القيم المتوقعة لعام 2020 إلى متوسط النطاق المقدّر. ويمكن العثور على النطاقات الكاملة في الملحق 2 من التقرير.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

لدى النساء في سن الإنجاب والسمنة لدى البالغين أو أنّ الوضع يزداد سوءًا. ومع ذلك، يحدث تحسن ملحوظ في بعض المجالات، حيث أكد ربع البلدان تقريبًا سلوكها المسار الصحيح نحو بلوغ مقاصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الخاصة بالتقزم والهزال لدى الأطفال، وبلد واحد من بين ستة بلدان سلوكه المسار الصحيح باتجاه تحقيق المقصد الخاص بالوزن الزائد لدى الأطفال (الشكل 12).

وسيكون من الصعب التنبؤ بمسار السنوات القادمة في ظل استمرار انكشاف الآثار الاقتصادية والآثار الأخرى لجائحة كوفيد-19. ولا تزال الأدلة نادرة بشأن الآثار الفعلية للجائحة على مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك على معدل انتشار التقزم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال؛ والسمنة لدى البالغين؛ وفقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب؛ والوزن المنخفض عند الولادة؛ والرضاعة الطبيعية الخالصة. وسوف تتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية من جيل إلى آخر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الإنتاجية، وبالتالي على الانتعاش الاقتصادي. ولكن من الواضح أن جائحة كوفيد-19 قد أثّرت على الأرجح على معدل انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية وأنه قد تكون لها آثار طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد عام 2020 كما يتبيّن لنا بالفعل في عام 2021. وبالتالي، يتعيّن بذل جهود استثنائية لمعالجة تأثيرات الجائحة والتغلّب عليها في إطار التعجيل في إحراز التقدم باتجاه تحقيق المقصد 2-2 لأهداف التنمية المستدامة. ■

الشكل 12 يعيش حوالي نصف الأطفال في بلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الخاصة بالتقزّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال

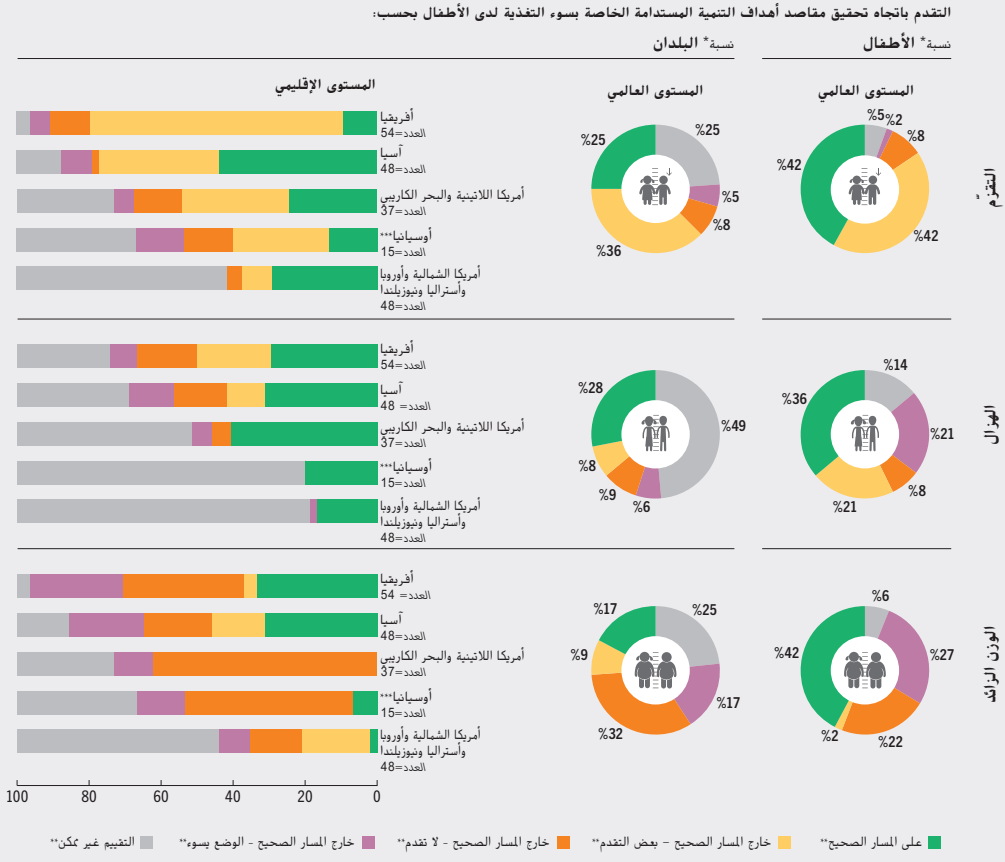

ملاحظات: * قد لا يصل مجموع النسب المئوية إلى 100 في المائة بسبب تقريب الأرقام. ** انظر الملاحظات بشأن فئات تقييم التقدم في **الملحق** 2 بالتقرير. *** أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي: التقديرات المشتركة لسوء تغذية الأطفال – المستويات والاتجاهات في سوء تغذية الأطفال: النتائج الرئيسية لإصدار عام 2021*؛ [النسخة الإلكترونية] https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021, www.who.int/data/gho/data/themes/topics/joint-child-malnutrition-estimates-unicef-who-wb, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition

الجزء 3
الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية

الرسائل الرئيسية

- شهدت السنوات العشر الأخيرة زيادةً كبيرة في تنامي تواتر وحدّة النزاعات وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. كما أدى تزايد وتيرة وقوع هذه الدوافع الرئيسية التي تفاقمت الآن بسبب جائحة كوفيد-19، إلى ارتفاع مستوى الجوع وقوّض التقدم المحرز باتجاه الحدّ من جميع أشكال سوء التغذية، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

- تتأثر معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أو 70 في المائة منها بدافع واحد على الأقل من هذه الدوافع فيما يعاني 41 في المائة منها أيضًا من انعدام كبير للمساواة في الدخل (38 من أصل 93 بلدًا)، الأمر الذي يفاقم تأثيراتها.

- يعيش السواد الأعظم من الذين يعانون من النقص التغذوي والأطفال الذين يعانون من التقزّم في بلدان تتأثر بدوافع متعددة. بالفعل، بين عامي 2017 و2019، وفي جميع الأقاليم، تسجّل البلدان المتأثرة بدوافع متعددة الزيادات الأكبر في معدل انتشار النقص التغذوي – بمقدار اثنتي عشرة مرة أكثر من البلدان المتأثرة بدافع واحد.

- في عام 2020 ، شهدت إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادات كبيرة في نقاط الضعف في حين كانت تعاني من الانكماش الاقتصادي مدفوعة إلى حد كبير بتدابير احتواء جائحة كوفيد-19، إلى جانب الكوارث المرتبطة بالمناخ.

- تؤدي الدوافع الخارجية (مثل النزاعات أو الصدمات المناخية) والداخلية (مثل الإنتاجية المنخفضة وسلاسل الإمداد الغذائي غير الفعالة) للنظم الغذائية إلى رفع كلفة الأغذية المغذية على امتداد النظام الغذائي، الأمر الذي يؤدي بالاقتران مع تدني المداخيل إلى زيادة عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

- وتسجل البلدان المتأثرة بدوافع عديدة أعلى نسبة في عام 2019 من السكان العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (68 في المائة) وهي نسبة أعلى بمقدار 39 و66 في المائة على التوالي منها في البلدان المتأثرة بدافع واحد أو غير المتأثرة بأي دافع على الإطلاق. وتكون عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية أعلى حيثما تكون هناك نزاعات.

1-3
يتسم منظور النظم الغذائية بأهمية حاسمة لمعالجة الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية

تكمن النزاعات، وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي (التي تفاقمت الآن بسبب جائحة كوفيد-19) وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع وتباطؤ التقدم باتجاه الحدّ من جميع أشكال سوء التغذية. وقد

الشكل 14 تنتقل آثار مختلف الدوافع عبر النظم الغذائية، وتقوّض الأمن الغذائي والتغذية

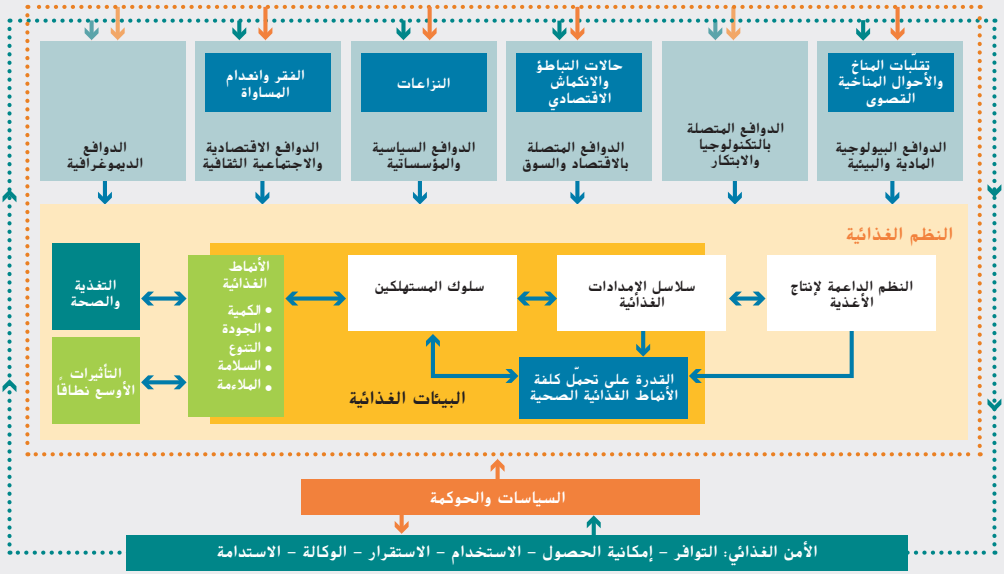

المصدر: مقتبس من فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2020. *الأمن الغذائي والتغذية: بناء رسدية عالمية نحو عام 2030*. تقرير مقدّم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

تفاقم تأثيرها السلبي بفعل المستويات المرتفعة والمستمرة في انعدام المساواة. إضافةً إلى ذلك، يعاني ملايين الأشخاص من حول العالم من انعدام الأمن الغذائي ومن أشكال مختلفة من سوء التغذية بسبب عجزهم عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وهذه الدوافع الرئيسية فريدة إنما هي مترابطة إذ أنها تتفاعل على حساب الأمن الغذائي والتغذية عبر توليد آثار متعددة ومضاعفة على مستويات مختلفة عديدة في نظمنا الغذائية.

ويقدّم الشكل 14 رسمًا بيانيًا للنظم الغذائية يُظهر كيف أن الدوافع الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية تولّد آثارًا متعددة في النظم الغذائية (النظم الغذائية، بما في ذلك بيئات الأغذية)، وهو ما يؤثر بدوره على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوافر، وإمكانية الحصول، والاستخدام والاستقرار)، وعلى البعدين الإضافيين المتمثلين بالوكالة والاستدامة.

على سبيل المثال، تؤثر النزاعات سلبًا على كل جانب تقريبًا من جوانب النظام الغذائي، بدءًا من الزراعة، والحصاد، مرورًا بالتجهيز والنقل وصولًا إلى الإمداد بالمدخلات، والتمويل، والتسويق والاستهلاك. ويمكن أن تشمل الآثار المباشرة القضاء على الأصول المتصلة بالزراعة وسبل كسب العيش، ويمكنها أن تعيق التجارة وحركات السلع والخدمات وأن تفرض قيودًا مشدّدة عليها، وأن تؤثر سلبًا على توافر الأغذية وأسعارها، بما في ذلك الأغذية المغذية.

كذلك، تولّد تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى آثارًا متعددة ومضاعفة على النظم الغذائية. كما أنها تؤثر سلبًا على الإنتاجية الزراعية، وعلى الواردات الغذائية لا سيما وأن البلدان تحاول التعويض عن الخسائر في الإنتاج المحلي. ويمكن أن تؤدي الكوارث المتصلة بالمناخ إلى آثار كبيرة على امتداد سلسلة القيمة الغذائية، مع نتائج سلبية على نمو القطاع والصناعات الزراعية الغذائية وغير الغذائية.

ومن جهة أخرى، تؤثر حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي بشكل أساسي على النظم الغذائية من خلال ما تخلّفه من آثار سلبية على إمكانية حصول الأشخاص على الأغذية، بما في ذلك قدرتهم على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، لا سيما وأنها تؤدي إلى ارتفاع البطالة وتراجع الأجور والمداخيل. وذلك بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه الحالات تُعزى إلى التقلّبات في الأسواق، أو إلى حروب تجارية، أو اضطرابات سياسية أو جائحة عالمية مثل كوفيد-19.

وإنّ عدم القدرة على تحمّل كلفة نظم غذائية صحية هي نتيجة آثار دوافع أو عوامل أخرى على دخل الأشخاص أو على كلفة الأغذية المغذية على امتداد النظام الغذائي. وبالتالي، فهي دافع يعمل من داخل النظم الغذائية فيؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية.

ويمثل الفقر وانعدام المساواة العوامل الهيكلية الكامنة والحاسمة التي تضخّم الآثار السلبية للدوافع الرئيسية. وتتردّد آثارها في النظم الغذائية وبيئات الأغذية ككلّ، وتؤثر في نهاية المطاف على القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعلى نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

وإضافةً إلى آثارها المباشرة على النظم الغذائية، فإن هذه الدوافع العالمية الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة تُضعف الأمن الغذائي والتغذية من خلال آثار مترابطة ودائرية على نظم أخرى، بما في ذلك النظم البيئية والصحية.

2-3 تأثير الدوافع الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية

في السنوات العشر الأخيرة، ازداد تواتر وحدّة النزاعات، وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وباتت تقوّض الأمن الغذائي والتغذية في مختلف أنحاء العالم. ولعلّ أكثر ما يثير القلق هي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لأن الآثار السلبية للأمن الغذائي والتغذية هي الأكبر في هذه البلدان، وتحمل معها العبء الأكبر على سكان العالم الذين يعانون من النقص التغذوي، وانعدام الأمن الغذائي ومن شكل واحد أو أكثر من أشكال سوء التغذية.

وقد شهد أكثر من نصف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زيادةً في معدل انتشار النقص التغذوي المتصل بدافع واحد أو أكثر (النزاعات والأحوال المناخية القصوى والانكماش الاقتصادي) بين عامي 2010 و2018. علاوةً على ذلك، واجه العديد من هذه البلدان زيادات متكررة متصلة بالدوافع المذكورة خلال هذه الفترة.

وتُظهر التحليلات أن عكس الاتجاهات في معدل انتشار النقص التغذوي في عام 2014 والزيادة المستمرة، التي برزت بصورة خاصة بدءًا من عام 2017، يُعزى بشكل كبير إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بالنزاعات، والأحوال

الشكل 21 مستوى الجوع أعلى وقد ازداد على نحو أكبر في البلدان المتأثرة بالنزاعات، أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي، أو ترافق مع مستوى عالٍ من انعدام المساواة

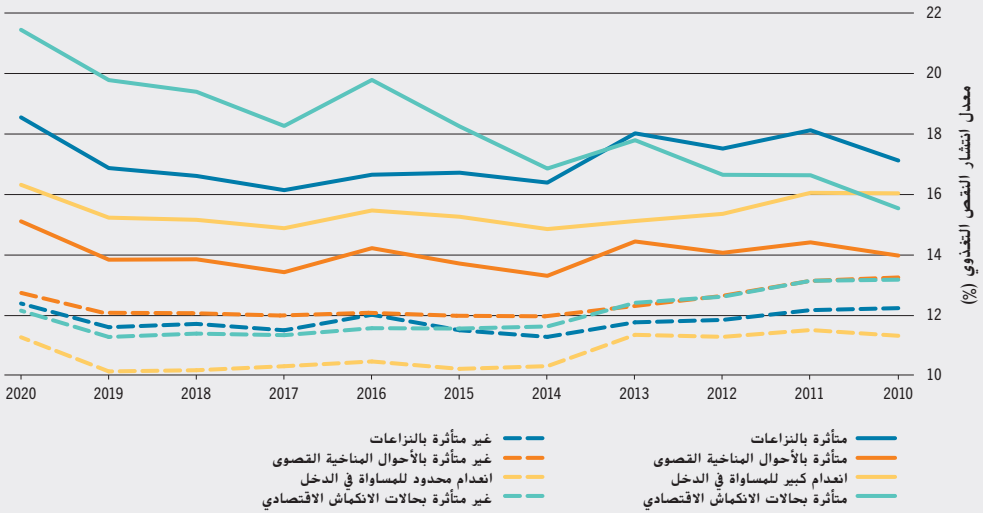

ملاحظات: يبيّن الشكل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2010 و2020 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بأي من الدوافع الثلاثة (النزاعات أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي). وفي البلدان التي تشهد انعدامًا كبيرًا للمساواة في الدخل. كما أن تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي غير مرجّحة. ويشمل التحليل 110 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر فيها معلومات عن معدل انتشار النقص التغذوي. أُنظر الملحق 4 في التقرير للاطّلاع على المنهجية المتّبعة وتعريف البلدان المتأثرة بالدوافع المختلفة.

المصادر: معدل انتشار النقص التغذوي بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة؛ بيانات عن مؤشر جيني لانعدام المساواة في الدخل بالاستناد إلى البنك الدولي، 2021. مؤشرات التنمية العالمية. في: *البنك الدولي* [النسخة الإلكترونية]. واشنطن العاصمة. [ورد ذكره في 24 أبريل/نيسان، 2021]. مواضيع البيانات. /worldbank.org/world-development-indicators؛ أنظر مصادر الشكل 17 في التقرير للاطلاع على بيانات عن الدوافع (النزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي).

المناخية القصوى والانكماش الاقتصادي، وإلى البلدان التي تعاني من انعدام كبير للمساواة في الدخل (الشكل 21). بالفعل، إن معدل انتشار النقص التغذوي أعلى، وقد ارتفع على نحو أكبر في البلدان المتأثرة بهذه الدوافع. أمّا الزيادة الأكبر في هذا المعدل، فتحصل في البلدان المتأثرة بالانكماش الاقتصادي.

ومع التركيز على الفترة الأخيرة للزيادة قبل تفشي جائحة كوفيد-19، بين عامي 2017 و2019، فقد شهدت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بدافع واحد أو أكثر ارتفاعًا في معدل انتشار النقص التغذوي، في حين شهدت البلدان غير المتأثرة بأي دوافع تراجعًا. وعلى عكس الاتجاهات الأخيرة، يبيّن انتشار تقزّم الأطفال تراجعًا مستمرًا بين عامي 2017 و2019 وأُجري تحليل للبلدان المتأثرة بالدوافع لم يكشف عن أي أنماط ملحوظة، مشيرًا إلى وجود دوافع أقوى كامنة وراء هذا الاتجاه.

وهناك اختلافات كبيرة أيضًا في الاتجاهات بحسب ما إذا كان بلد ما متأثرًا بأكثر من دافع واحد (دوافع متعددة) وتبعًا لمجموعة الدخل في البلد والإقليم. أمّا البلدان المتأثرة بدوافع متعددة، فتسجّل بشكل

الشكل 23 يسجّل إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الزيادة الأعلى في معدل انتشار النقص التغذوي الناجم عن دوافع متعددة، في حين أن أفريقيا هي الإقليم الوحيد الذي ارتفع فيه معدل انتشار النقص التغذوي بفعل تأثير الدوافع الثلاثة معًا بين عامي 2017 و2019

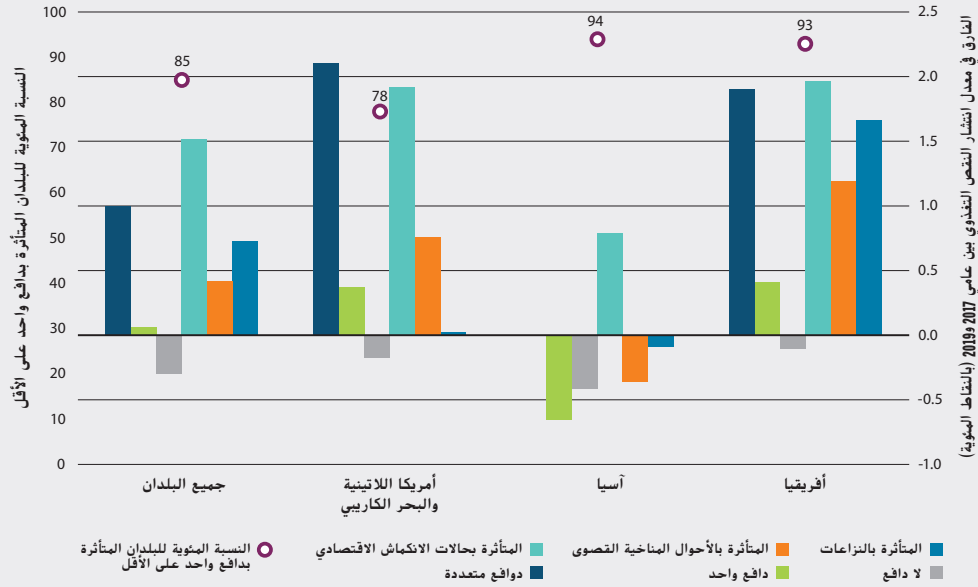

ملاحظات: يبيّن المحور إلى اليمين في الشكل الفارق في معدل انتشار النقص التغذوي الذي يتم قياسه بالنقاط المئوية، بين عامي 2017 و2019 لكل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بالنزاعات، والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي في كل من الأقاليم المختارة (الأعمدة). أمّا المحور إلى اليسار، فيبيّن النسبة المئوية من البلدان التي كانت معرّضة لدافع واحد على الأقل في كل إقليم مقارنةً بسائر بلدان الإقليم (الدوائر). وقد أُجري التحليل على عيّنة من 110 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفّر فيها معلومات عن معدل انتشار النقص التغذوي. أُنظر الملحقين 3 و4 في التقرير للاطّلاع على التعاريف والمنهجية ومصادر البيانات.

المصادر: معدل انتشار النقص التغذوي بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة؛ أنظر مصادر الشكل 17 في التقرير للاطلاع على بيانات عن الدوافع (النزاعات والأحوال المناخية المتطرفة وحالات الانكماش الاقتصادي).

مستمر الزيادات الأعلى في معدل انتشار النقص التغذوي، أي اثني عشرة مرة أكثر من الزيادات في البلدان المتأثرة بدافع واحد فقط. وفي الأقاليم الثلاثة الخاضعة للتحليل (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، يتأثر حوالي 36 في المائة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بدوافع متعددة.

بالفعل، تسجّل البلدان المنخفضة الدخل المتأثرة بالدوافع الزيادة الأكبر في معدل انتشار النقص التغذوي، أي مرتين ونصف أعلى مقارنةً بالزيادة التي تفيد عنها البلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بالدوافع في الفترة نفسها. وتعدّ أفريقيا الإقليم الوحيد الذي شهد زيادات في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2017 و2019 المرتبطة بالدوافع الثلاثة (النزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي).كما أن البلدان المتأثرة بحالات الانكماش الاقتصادي تُظهر الزيادة الأعلى في معدل انتشار النقص التغذوي

الشكل 24 في عام 2020، سجّلت أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الزيادات الأكبر في معدل انتشار النقص التغذوي في حين كانت تعاني من الانكماش الاقتصادي بالإضافة إلى الكوارث متصلة بالمناخ أو النزاعات أو كليهما

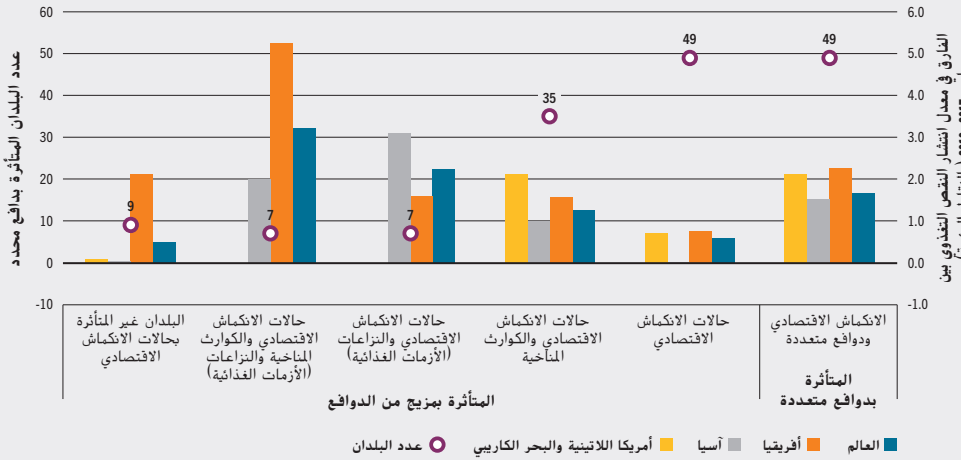

ملاحظات: يبيّن المحور إلى اليمين في الشكل الفرق في معدل انتشار النقص التغذوي الذي يتم قياسه بالنقاط المئوية، بين عامي 2019 و2020 في كل من الأقاليم المختارة، للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بحالات الانكماش الاقتصادي، وبمزيج محدّد من حالات الانكماش الاقتصادي ودوافع أخرى (الأعمدة). أمّا المحور إلى اليسار، فيبيّن عدد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي كانت معرّضة لكلّ دافع (الدوائر). وقد أُجري التحليل على عيّنة من 107 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفّر فيها معلومات عن معدل انتشار النقص التغذوي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في عام 2020. اُنظر الملحق 5 من التقرير للاطّلاع على التعاريف والمنهجية.

المصادر: معدل انتشار النقص التغذوي بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة؛ البيانات عن النزاعات بالاستناد إلى جامعة أبسالا.2021. برنامج "أبسالا" للبيانات الخاصة بالنزاعات. في: *برنامج "أبسالا" للبيانات الخاصة بالنزاعات* [النسخة الإلكترونية]. أبسالا، السويد [ورد ذكره في 10 يونيو/حزيران، 2021]. ucdp.uu.se. بيانات عن الكوارث المتصلة بالمناخ (درجات الحرارة القصوى، الفيضانات، العواصف) من مركز البحوث المعني بوبائية الكوارث 2021. قاعدة بيانات حالات الطوارئ؛ قاعدة بيانات دولية عن الكوارث. في: *قاعدة بيانات حالات الطوارئ؛ قاعدة بيانات دولية عن الكوارث*. بروكسل. [ورد ذكره في 10 يونيو/حزيران، 2021]. public.emdat.be؛ الناتج الإجمالي المحلي السنوي للفرد الواحد بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي. 2021. قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم– أبريل/نيسان 2021. في: صندوق *النقد الدولي* [النسخة الإلكترونية]. واشنطن العاصمة. [ورد ذكره في 10 يونيو/حزيران، 2021] www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April؛ النزاعات باعتبارها الدافع الأساسي الكامن وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان التي تشهد أزمة غذائية بالاستناد إلى شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية للأزمات الغذائية. 2021. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2021*. روما. (متاح أيضًا على العنوان www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC 2021 050521 med.pdf).

مقارنةً بالبلدان المتأثرة بالأحوال المناخية القصوى أو النزاعات، حيث تسجّل أكبر الزيادات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل 23).

وفي عام 2020، تأثرت جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبًا بحالات الانكماش الاقتصادي. وقد كانت الزيادة في عدد الأشخاص ناقصي التغذية خمس مرات أكبر من الزيادة الأعلى في النقص التغذوي المسجلة في العقدين الأخيرين، فيما كان الانكماش الاقتصادي أكثر شدّة بمرتين ممّا كان عليه سابقًا في الفترة نفسها. وحين حصل الانكماش الاقتصادي إلى جانب الدوافع الأخرى (إمّا الكوارث المتصلة بالمناخ، أو النزاعات أو مزيج من الاثنين)، سُجّلت الزيادة الأكبر في معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا، تليها آسيا (الشكل 24).

الشكل 26 في عام 2019، أظهرت البلدان المتأثرة بدوافع متعددة والبلدان المتأثرة بالنزاعات (وحدها أو إضافةً إلى دوافع أخرى) النسبة المئوية الأعلى من السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي والذين يعانون من انعدام معتدل أو شديد في أمنهم الغذائي

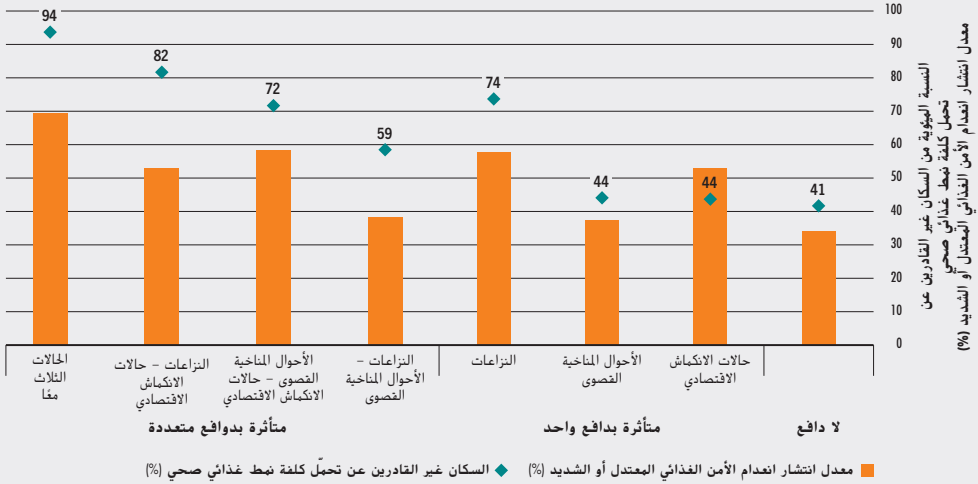

ملاحظات: يبيّن الشكل النسبة المئوية من السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (الماسات الزرقاء) والنسبة المئوية من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (الأعمدة البرتقالية). ويعود هذان المؤشران إلى عام 2019 وإلى جميع حالات المزج المحتملة بين الدوافع. وقد أُجري هذا التحليل في 100 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر فيها المعلومات عن عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، وفي 88 من البلدان التي تتوفر فيها المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. أُنظر الملحق 2 في التقرير للاطّلاع على التعاريف والمنهجية.

المصادر: مؤشر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لمنظمة الأغذية والزراعة بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. أُنظر مصادر الشكل 17 في التقرير للاطلاع على بيانات عن الدوافع (النزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي).

أظهرت نسخة العام الماضي من هذا التقرير أن عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في عام 2017 ارتبطت بشدّة بالنقص التغذوي وبأشكال مختلفة من سوء التغذية، بما في ذلك تقزّم الأطفال والسمنة لدى البالغين. وتأكّدت هذه النتائج مجددًا في عام 2019، حيث أظهر تحليل جديد أن مستويات عالية من عدم القدرة على تحمل الكلفة في عام 2019 مرتبطة بشدّة بمستويات أعلى من الأشكال الشديدة والمعتدلة أو الأشكال الشديدة من انعدام الأمن الغذائي، مُقاسًا بواسطة مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

وتُظهر البلدان المتأثرة بدوافع متعددة أعلى نسبة مئوية من الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (68 في المائة)، وهي أعلى في المتوسط بنسبة 39 في المائة ممّا هي عليه في البلدان المتأثرة بدافع واحد، وبنسبة 66 في المائة ممّا هي عليه في البلدان غير المتأثرة بأي دافع (الشكل 26). وتبيّن هذه البلدان مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (47 في المائة) — أي أعلى بنسبة 12 في المائة ممّا هي عليه في البلدان المتأثرة بدافع واحد، وبنسبة 38 في المائة ممّا هي عليه في البلدان غير المتأثرة بأي دافع. وتبدو عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية أعلى في البلدان التي تشهد نزاعات. ■

الجزء 4
ما الذي يجب القيام به لتحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة؟

الرسائل الرئيسية

- لدى تحويل النظم الغذائية بحيث تصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية، يمكن لهذه النظم أن توفّر أنماطًا غذائية صحية مستدامة وشاملة وأن تصبح قوةً دافعة باتجاه القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

- في المناطق المتأثرة بالنزاعات، من الأهمية بمكان الحفاظ قدر الإمكان على الوظائف المراعية للنزاعات في النظم الغذائية، مع العمل في الوقت عينه على مواءمة الإجراءات المتصلة بالمساعدة الإنسانية المباشرة لحماية الأرواح وسبل كسب العيش، والتنمية في الأجل الطويل وإدامة السلام، من أجل بناء القدرة على الصمود لدى الفئات الأكثر ضعفًا في هذه المناطق.

- سوف تعزز الآليات المبتكرة للحدّ من المخاطر المتصلة بالمناخ، والاعتماد الواسع النطاق لتقنيات الإنتاج الذكية مناخيًا والسليمة بيئيًا، وصون البيئات الطبيعية وإعادة تأهيلها، قدرة النظم الغذائية على الصمود في وجه تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى.

- قد بيّنت التبعات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أنه خلال فترات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، من المهم جدًا المحافظة على أداء سلاسل الإمدادات الغذائية، مع توفير في الوقت ذاته الدعم الملائم لسبل كسب العيش لدى السكان الأكثر ضعفًا، وضمان مواصلة إنتاج الأغذية المغذية والحصول عليها، بما في ذلك من خلال تعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

- يؤدي استمرار أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية إلى تعظيم الحاجة إلى إجراء تغييرات نظمية في النظم الغذائية لتوفير فرصة أكبر للفئات السكانية الضعيفة والمهمّشة تاريخيًا من أجل الحصول على الموارد الإنتاجية، والتكنولوجيا، والبيانات والابتكار من أجل تمكينهم ليصبحوا أدوات تغيير باتجاه قيام نظم غذائية أكثر استدامة.

- بما أنّ النظم الغذائية تتأثر بأكثر من دافع واحد، وتؤثر أيضًا على نتائج الأمن الغذائي والتغذية بطرق متعددة، ينبغي صياغة حافظات شاملة من السياسات والاستثمارات والتشريعات الخاصة بكلّ سياق بما يعظّم من آثارها المجتمعة على تحويل النظم الغذائية، مع الإقرار في الوقت عينه بأن الموارد المالية محدودة.

1–4
ستة مسارات للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

توجد ستة مسارات ممكنة موصى بها يمكن تحويل النظم الغذائية من خلالها من أجل التصدّي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وضمان حصول الجميع على نظم غذائية صحية وميسورة الكلفة، على نحو مستدام وشامل. وتظهر هذه المسارات الستة في الشكل 27. ويستند كل من هذه المسارات إلى التوصيات الرئيسية المقدمة في الإصدارات الأربعة السابقة من هذا التقرير (2017–2020)، ويتطابق مع دافع رئيسي واحد أو أكثر جرت مناقشتها وتحليلها في الجزء 3.

نظرًا إلى تأثّر بلدان عديدة بدوافع متعددة، سوف تطبّق مسارات مختلفة بالتزامن مع بعضها البعض، تدعو إلى الاتساق بين هذه المسارات لضمان الكفاءة في التنفيذ. وبالتالي، فإن الحافظات الشاملة من السياسات والاستثمارات تتسم بأهمية محورية للسماح بتحويل النظم الغذائية من خلال هذه المسارات.

وتشكل مسارات التحويل هذه منطلقًا لصياغة مجموعة متسقة من حافظات السياسات والاستثمارات بما يمكّن من تحويل النظم الغذائية. وتنبثق المجموعة ذات الصلة من المسارات من تحليل للحالة الخاصة بكل سياق التي تحدّد الدافع أو مزيج الدوافع الأشدّ تأثيرًا على النظام الغذائي المحدّد وعلى النتائج ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن لهذه المسارات ايضًا أن تكمّل وتعزّز بعضها البعض.

وفي حالات النزاعات، غالبًا ما تكون نظم غذائية بكاملها متضررة بشكل حاد، ممّا يجعل من الصعب على الأشخاص الحصول على أغذية مغذية. ويمكن أن تتكشّف أزمات اقتصادية عميقة حينما ترتبط الأسباب الجذرية لحالات النزاع بالتنافس على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد من الأراضي المنتجة، والغابات، ومصايد الأسماك، والمياه. ومن الضروري أن تُنفذ السياسات، والاستثمارات والإجراءات للحدّ مباشرة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالتزامن مع تلك الرامية إلى خفض مستويات النزاعات، وأن تكون متوائمة مع الجهود الطويلة الأجل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام.

كما أن طريقة إنتاجنا للأغذية واستخدامنا لمواردنا الطبيعية يمكن أن تساعد في تحقيق مستقبل إيجابي من حيث المناخ يعيش فيه الأشخاص والطبيعة جنبًا إلى جنب بوئام ويزدهروا معًا. وهذا مهم ليس فقط بسبب تأثر النظم الغذائية بالأحداث المناخية، إنما أيضًا لأن النظم الغذائية بحدّ ذاتها تؤثر على حالة البيئة وتشكّل أحد الدوافع في تغيّر المناخ. وتتمثل الأهمية المحورية في هذه الجهود بالأولويات الرامية إلى حماية الطبيعة، وإدارة النظم القائمة لإنتاج الأغذية وإمداداتها على نحوٍ مستدام، وإلى ترميم البيئات الطبيعية وإعادة تأهيلها. وسوف تعزّز جهود الاستدامة هذه القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

وينبغي وضع سياسات اقتصادية واجتماعية، وبنىً للتشريع والحوكمة قبل فترة طويلة من ظهور حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي للتصدي لتأثيرات الدورات الاقتصادية السلبية لدى حدوثها، والحفاظ على إمكانية الحصول على أغذية مغذية، وبخاصة بالنسبة إلى الفئات السكانية الأكثر

الشكل 27 في عام 2019، أظهرت البلدان المتأثرة بدوافع متعددة والبلدان المتأثرة بالنزاعات (وحدها أو إضافةً إلى دوافع أخرى) النسبة المئوية الأعلى من السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي والذين يعانون من انعدام معتدل أو شديد في أمنهم الغذائي

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2017. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017. بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي*. روما. منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2018. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018. بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. روما. منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي*. روما. منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة*. روما. منظمة الأغذية والزراعة.

ضعفًا، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي المدى المنظور، يجب أن تشمل هذه البنى آليات الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الأوّلية.

ومن الضروري أن تكون هناك تدخلات على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لزيادة توافر الأغذية الآمنة والمغذية وخفض كلفتها، وبصورة أساسية كوسيلة لزيادة إمكانية تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. ويتطلّب هذا الأمر وضع مجموعة متّسقة من السياسات، والاستثمارات والتشريعات من الإنتاج إلى الاستهلاك ترمي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وتقليص الفاقد والمهدر من الأغذية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

كذلك، فإن تمكين الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة، وفي أغلب الأحيان أصحاب الحيازات الصغيرة ممّن لديهم إمكانية محدودة للحصول على الموارد أو الذين يعيشون في مواقع نائية، فضلاً عن تمكين النساء والأطفال والشباب،

الإطار 11 تسريع وتيرة تحويل النظم الغذائية من خلال تمكين النساء والشباب

غالبًا ما يؤدي تمكين النساء إلى تحسين التغذية بفعل الآثار الإيجابية على صحة الطفل والأم. وفي **غانا**، يرتبط تمكين المرأة ارتباطًا وثيقًا بجودة النظم الغذائية، كما أن تمكين المرأة بصورة إجمالية ومشاركتها في القرارات الهامة يرتبطان بشكل إيجابي وكبير بالمؤشر الذي يقدّر الحد الأدنى للتنوع التغذوي لدى النساء. وقد كشفت دراسة أجريت في **نيبال** لقياس النتائج مقابل ثلاثة من عشرة مؤشرات في مؤشر تمكين المرأة في الزراعة عن وجود ارتباطات كبرى بين تمكين المرأة وتحسين تغذية الأطفال.

كذلك، يمكن أن يستفيد الشباب من التدخلات التي تزيل بعض القيود الخاصة بالسنّ المفروضة على قدرتهم على المشاركة بصورة منتجة في الزراعة والنظم الغذائية. وقد بيّنت أدلّة مستخرجة من برنامج للتمكين وسبل كسب العيش للمراهقين في **أوغندا** كيف أن التدريب على اكتساب المهارات الفنية والحياتية يمكن أن يزيد بشكل ملحوظ احتمال انخراط المراهقات في سن العمل القانوني ينخرطن في أنشطة آمنة مدرّة للدخل (بنسبة 48 في المائة)، مع تقليص في الوقت ذاته نسبة الحمل لدى المراهقات (بنسبة 34 في المائة) واحتمال عقد زواج مبكر أو المساكنة (بنسبة 62 في المائة). يجب أن تتجنب التدخلات التي تركز على العمالة، خاصة الشباب الأصغر سنًا دون سن 18 عامًا، جذب الأطفال إلى أوضاع عمالة الأطفال، وبالتالي فهي بحاجة إلى استهداف الشباب في سن العمل القانوني فقط (14–15 عامًا في معظم البلدان) وإشراكهم فقط في المهام الآمنة. وفي **السنغال**، قام نهج شامل لتنويع الإنتاج الزراعي بتحسين وصول المنتجين على نطاق صغير والضعفاء، والنساء والشباب العاطلين عن العمل بصورة خاصة إلى الأسواق من خلال تعزيز وصولهم إلى الأسواق وضمان حصولهم على التمويل.

الذين قد يتمّ إقصاؤهم لولا ذلك، يمثل رافعة كبيرة في التغيير التحوّلي (الإطار 11). وتشمل إجراءات التمكين زيادة إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الحصول على الموارد الطبيعية، والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا، والموارد المالية، والمعرفة والتعليم. وتتصل إجراءات تمكين أخرى بتعزيز المهارات التنظيمية، والأهم تعزيز الحصول على التكنولوجيا الرقمية والاتصالات.

وقد كانت لتغيّر الأنماط الغذائية آثار إيجابية وسلبية على السواء على صحة الإنسان والبيئة. وبالاستناد إلى السياق القطري المحدد وإلى أنماط الاستهلاك السائدة، ثمة حاجة لأن تخلق السياسات والقوانين والاستثمارات بيئات غذائية صحيّة أكثر، وتمكين المستهلكين من اعتماد أنماط غذائية مغذية وصحية وآمنة وأقلّ تأثير على البيئة.

2–4
بناء حافظات متسقة من السياسات والاستثمارات

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تقيّد التحوّل الناجح للنظم الغذائية في أن السياسات، والاستراتيجيات، والتشريعات والاستثمارات الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة مقسّمة ضمن حوارات متمايزة. ويمكن مواجهة هذه التحديات من خلال صياغة وتنفيذ حافظات مشتركة بين القطاعات للسياسات والاستثمارات والتشريعات التي تعالج بصورة شاملة ما ينجم عن الدوافع المتعددة التي تؤثر على النظم الغذائية من آثار سلبية على الأمن الغذائي والتغذية.

ويجب أن تكون هذه الحافظات محددة الأهداف بشكل جيد، وأن توفر الحوافز لجميع الجهات الفاعلة بحيث تنخرط على نحو بنّاء في التغييرات المبتكرة والنظمية التي ستفضي إلى تحويل النظم الغذائية. وبالاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستمدة من سلسلة من دراسات الحالة من حول العالم، يوفّر هذا التقرير عدة أمثلة توضيحية عمّا يلزم- بطرق عملية جدًا ومبتكرة- لتحويل النظم الغذائية على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والعالمي لكي تصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه الدوافع الكامنة وراء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتحسين الحصول على نظم غذائية صحية وميسورة الكلفة.

كما أن تحليلاً للحالة الخاصة بكل سياق سوف يسمح للبلدان بتقييم مزيج المسارات نحو تحويل النظم الغذائية التي تكون الأكثر ملاءمة، نظرًا إلى طريقة تأثّرها بالدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والإجراءات المتصلة بالسياسات والاستثمارات الأنسب لكي تشكل جزءًا من الحافظة (الشكل 29، إلى اليمين).

يعتمد أداء النظم الغذائية على اتساقها وتفاعلها مع عدد من النظم الأخرى، بما في ذلك خاصة النظم الزراعية والغذائية الأوسع نطاقًا، إضافةً إلى النظم البيئية والصحية ونظم الحماية الاجتماعية (الشكل 29، إلى اليسار). وتضطلع نظم أخرى، مثل نظم التعليم، بدور حاسم في النظام الغذائي، بدءًا من توفير الوجبات المدرسية المغذية، وتوفير المعارف والمهارات الضرورية في إنتاج الأغذية وصولاً إلى تثقيف الأطفال في سنّ المدرسة على التغذية وتوعية المستهلكين على تقليل إلى الحدّ الأدنى الآثار السلبية لاستهلاك الأغذية على صحة الإنسان والبيئة.

كما أن النظم الصحية وخدماتها حيوية لضمان أن يكون الأشخاص قادرين على استهلاك الأغذية واستخدام المغذيات الضرورية لصحتهم ورفاههم. ويمكن أن تولّد النظم الغذائية آثارًا إيجابية وسلبية على السواء على صحة الإنسان من خلال مسارات مترابطة متعددة، تتأثر بعوامل ناشئة من داخل النظم الغذائية وخارجها، بما في ذلك المحدّدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة.

وقد شكّلت الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية أدوات فعالة لتعزيز حصول الأشخاص على أغذية مغذية، بما في ذلك خلال جائحة كوفيد–19. ولعلّ الأهم أن الحماية الاجتماعية هي أكثر من استجابة في الأجل القصير لحالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحادة. وحين تكون الحماية الاجتماعية قابلة للتنبؤ ومحددة الأهداف على نحو جيّد، يمكن عندها أن تدعم الأسر المعيشية في الانخراط في أنشطة

الشكل 29 السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي والذين يعانون من انعدام معتدل أو شديد في أمنهم الغذائي

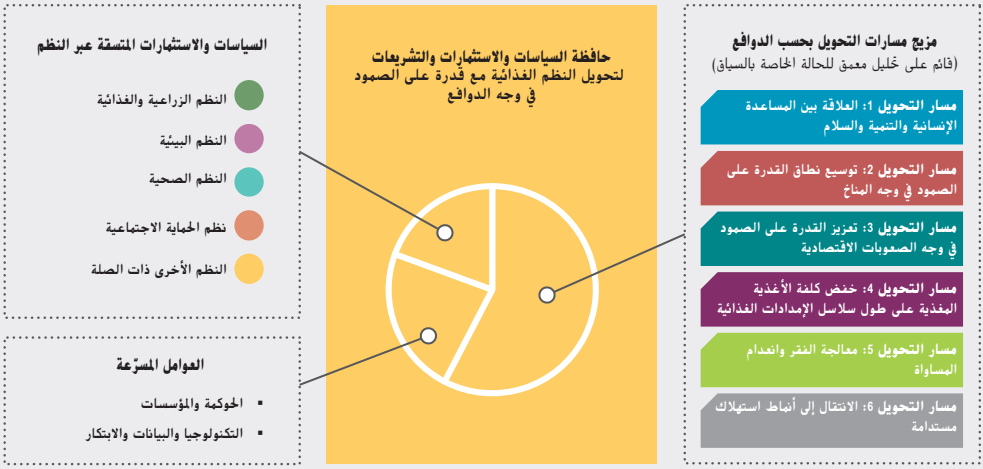

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

اقتصادية جديدة، والاستفادة من الفرص التي تولّدها الديناميكية الاقتصادية المستمرة للنظم الغذائية بحيث تأتي بتحسينات في الأجل الطويل لجهة الحصول على أنماط غذائية صحية.

ويتطلّب التنفيذ الفعال والكفؤ لحافظات السياسات والاستثمارات وجود بيئة مؤاتية لآليات الحوكمة والمؤسسات، تسهّل التشاور بين القطاعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين (الشكل 29، إلى اليسار). كما أن توسيع نطاق توافر التكنولوجيات، والبيانات والحلول المبتكرة أساسي لتسريع وتيرة تحوّل النظم الغذائية، مع العمل بموازاة ذلك على ضمان تقليل المقايضات إلى حدّها الأدنى نتيجة العملية التحوّلية.

كذلك، إن النجاح في تحويل النظم الغذائية بما يوفّر قدرة أكبر على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية للجميع، التي يتمّ إنتاجها على نحو مستدام ومع تحسين القدرة على الصمود في وجه الدوافع المحددة، يستوجب استكشاف حلول مجدية للجميع بشكل كامل. وكما في جميع التغييرات المنهجية، سوف يكون هناك رابحون وخاسرون، في حين أن اعتماد تكنولوجيات جديدة، وتحسين الحصول على البيانات والابتكار، والتغييرات اللاحقة في أداء النظم الغذائية، سوف يولّد آثارًا إيجابية وسلبية مباشرة على السواء. ويضطلع الاتساق بين النظم، والعوامل المسرّعة المشتركة، بدور رئيسي في تعظيم المنافع وتقليل النتائج السلبية للتحوّل إلى أدنى حدّ ممكن. ■

الجزء 5
الخلاصة

في حين لم يعد يفصلنا سوى أقلّ من عقد واحد من الزمن عن بلوغ سنة 2030، فإن العالم على المسار الصحيح للقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ لا بل إننا نسير في الاتجاه الخاطئ بالنسبة إلى الجوع في العالم. لقد أظهر هذا التقرير أنّ التباطؤ الاقتصادي نتيجة التدابير المتخذة لاحتواء جائحة كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم قد ساهم في إحدى أكبر الزيادات في الجوع في العالم خلال عقود من الزمن وهو ما أثر على جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبًا ومن شأنه أن يؤدي إلى عكس مسار المكاسب المحققة في مجال التغذية. وإنّ جائحة كوفيد-19 ما هي إلا غيض من فيض، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الجائحة قد كشفت أوجه الضعف التي تتجلى في نظمنا الغذائية على مر السنوات نتيجة للدوافع الرئيسية مثل النزاعات وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. وهذه الدوافع الرئيسية تحدث بشكل متزايد ومتزامن في البلدان، مع تفاعلات تقوض بشكل خطير الأمن الغذائي والتغذية.

وسوف تفضي قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 إلى سلسلة من الإجراءات الملموسة التي باستطاعة سكان العالم أجمعين اتخاذها لدعم تحويل النظم الغذائية في العالم. وقد حدد هذا التقرير ستة مسارات للتحوّل هي: (1) إدماج السياسات الإنسانية والإنمائية وتلك الخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛ (2) وتعميم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ عبر مختلف النظم الغذائية؛ (3) وتعزيز القدرة الاقتصادية للفئات الأضعف على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية؛ (4) والتدخل على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية؛ (5) ومعالجة مشكلة الجوع وأوجه عدم المساواة الهيكلية مع ضمان أن تكون التدخلات مراعية للفقراء وشاملة؛ (6) وتعزيز السياسات الخاصة بالأغذية وتغيير سلوكيات المستهلكين من أجل تشجيع الأنماط الغذائية المنطوية على تأثيرات إيجابية على صحة الإنسان والبيئة. وهذه المسارات، منفردة أو مجتمعة في أغلب الأحيان، وفقًا للسياق، ضرورية لتحقيق درجة أعلى من الصمود والتصدي على وجه التحديد للتاثيرات السلبية للدوافع الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع معدلات الجوع وتباطؤ التقدم المحرز على صعيد خفض سوء التغذية بجميع أشكاله، بموازاة الحرص على أن تكون الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة للجميع.

ويؤدي الاتساق في السياسات والإجراءات لتحويل النظم الغذائية وفي ما بين النظم، وكذلك العوامل المسرّعة المشتركة دورًا اساسيًا لتعظيم منافع عملية التحوّل وخفض التأثيرات السلبية إلى حدها الأقصى من خلال المسارات الستة المذكورة. لذا، فإنّ الاتساق على مستوى السياسات، على اعتبار أنه حالة لا يقوّض فيها تنفيذ السياسات في مجال ما المجالات الأخرى (وحيث تتكافل السياسات مع بعضها البعض حيثما أمكن ذلك)، سوف يكتسي أهمية حاسمة لتكوين حافظات تحوليّة متعددة القطاعات. ومن الضروري وجود نُهج نظمية للتوصل إلى حافظات متسقة من السياقات والاستثمارات والتشريعات تتحول بدورها إلى حلول مجدية في كل الأحوال؛ ويشمل هذا النهج الإقليمية ونهج النظام الإيكولوجي والنهج الخاصة بالنظم الغذائية للشعوب الأصلية والتدخلات التي تتناول بصورة منهجية حالات الأزمات الممتدة. ■

2021
حالـــة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع

خلال السنوات الأخيرة، أدّت عدة دوافع رئيسية إلى انحراف العالم عن مسار وضع حد للجوع ولسوء التغذية في العالم بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وما فتئت هذه التحديات تتعاظم مع تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها. ويعدّ هذا التقرير أول تقييم عالمي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لعام 2020 ويتضمن بعض الإشارات إلى ما سيكون عليه الجوع بحلول سنة 2030 في ظلّ سيناريو تتفاقم فيه التعقيدات بسبب استمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19. كما أنه يتضمن تقديرات إضافية لكلفة الأنماط الغذائية الصحية ومدى القدرة على تحمّل كلفتها وهو ما يقيم رابطًا هامًا بين مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية وتحليل اتجاهاتها. ويسلّط التقرير الضوء بالإجمال على الحاجة إلى التعمق أكثر في دراسة كيفية التعامل على نحو أفضل مع وضع الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي.

وفي محاولة لفهم السبب الكامن وراء وصول الجوع وسوء التغذية إلى هذه المستويات الحرجة، يستند هذا التقرير إلى التحليلات التي تضمّنتها الإصدارات الأربعة السابقة والتي تشكل معًا مجموعة واسعة من المعارف المستندة إلى الأدلة حول الدوافع الرئيسية الكامنة وراء التغييرات الأخيرة الحاصلة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية. وهذه الدوافع التي تزداد تواترًا وكثافة تتضمن النزاعات وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي – والتي تتفاقم جميعًا بفعل الأسباب الكامنة للفقر والارتفاع الكبير للغاية والمستمر في مستويات عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، يعاني ملايين الأشخاص حول العالم من انعدام الأمن الغذائي وأشكال مختلفة من سوء التغذية لعدم قدرتهم على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وقد أمكن من خلال تكوين فهم لجمل هذه المعارف استنباط تحديثات وتحليلات إضافية لتكوين رؤية شاملة للتأثيرات المتضافرة لهذه الدوافع، بالنسبة إلى بعضها البعض وعلى النظم الغذائية على حد سواء، وتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي والتغذية في مختلف أنحاء العالم.

وفي المقابل، يمكن من خلال الأدلّة تكوين فهم متعمّق لكيفية الانتقال من الحلول المتوقّعة إلى الحلول القائمة على النظم الغذائية المتكاملة. ويقترح التقرير بهذا الصدد مسارات للتحول تتناول على وجه الخصوص التحديات الناشئة عن الدوافع الرئيسية، كما يسلّط الضوء على أنواع السياسات وحافظات الاستثمار المطلوبة لتحويل النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. ويلاحظ التقرير أنه، رغم الانتكاسات الكبرى التي خلّفتها الجائحة، ثمة الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها من أوجه الضعف وعدم المساواة التي كشفت النقاب عنها. ويمكن لهذه الرؤى المستقبلية والحكمة الجديدة، إذا ما أخذت على محمل الجدّ، أن تعيد العالم إلى المسار الصحيح باتجاه بلوغ هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. وتحقيقًا لهذه الغاية، يعطي هذا التقرير العالمي تشخيصًا واضحًا لتنفيذ السياسات اللازمة.

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021
(النص الكامل – سيصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2021)

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف – غير التجاري – الرتخيص بالمثل 0.3 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية

©FAO, 2021
CB5409AR/1/07.21